الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية
على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري والمندوبين الدائمين واللجنة الوزارية المصغرة

بشـأن
التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية
2014-2016

القاهرة: 2016/9/25

فهرس

قرارات مجلس الجامعة:

1- قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7794 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7 بشأن التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين 1

2- قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7851 د.غ.ع بتاريخ 2015/1/15 بشأن التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين 4

3- قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7855 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9 بشأن متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية 8

4- قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم 615 د.ع (26) بتاريخ 2015/3/29 بشأن التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية 15

5- قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7921 د.ع (144) بتاريخ 2015/9/13 بشأن متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية 17

6- بيان صحفي صادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري مرفق به بيان بشأن التصعيد في الانتهاكات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس الشرقية المحتلة (نيويورك: 2015/9/27) 25

7- قرار مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية المستأنفة رقم 7985 بتاريخ 2015/10/13 بشأن الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة والمتصاعدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 30

8- بيان صحفي صادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين بتاريخ 2015/10/26 بشأن خطوات التحرك العربي المقبلة في مواجهة تصاعد حدة الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومتابعة قرارات المجلس بشأن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني 34

9- قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية رقم 7986 بتاريخ 2015/11/9 بشأن توفير الحماية الدولية في أرض دولة فلسطين 35

10- قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7992 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11 بشأن متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية 38

11- قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية رقم 8043 بتاريخ 2016/5/28 بشأن التحركات الدبلوماسية القادمة بشأن القضية الفلسطينية 44

12- قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم 641 د.ع (27) بتاريخ 2016/7/25 بشأن متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية 47

13- قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8050 د.ع (146) بتاريخ 2016/9/8 بشأن متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية 57

14- البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري (نيويورك – 2016/9/21) 63

بيانات اللجنة الوزارية المصغرة:

15- بيان صحفي صادر عن اجتماع اللجنة الوزارية العربية بشأن التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بتاريخ 2015/4/6 65

16- بيان صحفي صادر عن رئاسة اللجنة الوزارية العربية بشأن التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بتاريخ 2015/6/21 66

17- بيان صحفي صادر عن اجتماع اللجنة الوزارية العربية بشأن التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بتاريخ 2016/1/10 67

قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي:

التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي
لأراضي دولة فلسطين

إن مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري،

- بعد استماعه للعرض المقدم من فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، حول الخطة الفلسطينية المستقبلية لإنهاء الاحتلال لأراضى دولة فلسطين،

يُقـــرر

1- التأكيد على القرار العربي بالتوجه لمجلس الأمن المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين لاستصدار قرار يحدد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال دولة فلسطين على حدود خط الرابع من يونيو/ حزيران لعام 1967 ضمن تثبيت مبدأ حل الدولتين على حدود عام 1967.

2- تكليف الأمين العام بالاتصال مع المجموعات الدولية والإقليمية وأعضاء مجلس الأمن بهدف حشد الدعم والتأييد الدولي لهذا التوجه.

3- مواصلة التحرك العربي في جميع عواصم الدول، لدعم طلب دولة فلسطين المقدم للحكومة السويسرية، بصفتها الدولة الوديعة لاتفاقية جنيف الرابعة، لدعوة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، لاجتماع فوري يهدف إلى تأكيد المسؤولية الجماعية للدول المتعاقدة لإنفاذ واحترام أحكام هذه الاتفاقيات الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وذلك لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وتقدير الجهد المبذول من الوفد الوزاري العربي برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لدولة الكويت (الرئاسة الحالية للقمة)، ووزير خارجية دولة فلسطين، والأمين العام للجامعة العربية.

4- التأكيد على القرار رقم 7786 بتاريخ 2014/7/14 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري الذي دعا دولة فلسطين لاستكمال عضويتها في كافة المنظمات الأممية المتخصصة والانضمام إلى بقية المعاهدات والاتفاقيات وبشكلٍ خاص المحكمة الجنائية الدولية.

5- دعم حكومة الوفاق الوطني تحت قيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس ودعوة المجتمع الدولي لتوفير السبل اللازمة لإنجاحها وعدم السماح لإسرائيل بتقويض الحكومة الفلسطينية بما في ذلك وقف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية التي تجبيها.

6- رفض وإدانة كافة الانتهاكات الإسرائيلية في الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصةً في المسجد الأقصى المبارك، وتقديم الشكر للجهود الأردنية الجارية في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية للمقدسات والرامية إلى التصدي لهذه الانتهاكات ورفض محاولات إسرائيل المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية، ورفض وإدانة كافة محاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) التقسيم المكاني والزماني للمسجد الأقصى المبارك لفرض السيطرة الإسرائيلية عليه.

7- الترحيب بإعلان وقف إطلاق النار الذي تم بالقاهرة، والمبني على أساس المبادرة التي طرحتها جمهورية مصر العربية، ومطالبة كافة الأطراف المعنية تهيئة المناخ لاستمرار التهدئة وتثبيتها والالتزام بتنفيذ بنودها.

8- توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية على الجهود المُقدرة التي بذلتها لوقف العدوان الإسرائيلي، والتي أثمرت عن اتفاق وقف إطلاق النار، وتثمين قرارها فتح معبر رفح لتسهيل حركة المواطنين، والجرحى والمصابين جراء العدوان على غزة، وإدخال المساعدات الإنسانية والطبية للقطاع، وتوجيه الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية لجهودها نحو وقف العدوان الإسرائيلي وتحقيق التهدئة من خلال عضويتها الحالية في مجلس الأمن، وكذلك توجيه الشكر لكافة الدول الشقيقة والصديقة التي بذلت جهوداً من أجل وقف العدوان على قطاع غزة.

9- توجيه تحيه إكبار وإجلال لأرواح الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وكذلك للشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة المشروعة لمواجهة العدوان الإسرائيلي الغاشم على القطاع ودحره.

10- الإدانة الشديدة للعدوان العسكري الإسرائيلي الوحشي ضد المدنيين في قطاع غزة الذي استمر لمدة (50) يوماً مخلفاً ما يزيد عن 2123 شهيدا و11100 جريحاً، وهدم أكثر من 10620 منزلاً ومجمعاً سكنياً، والذي يمثل جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم، وتحميل قوات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن كافه الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني في قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي الغاشم.

11- الإدانة الشديدة للعدوان السافر والمتكرر الذي مارسه جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانه الأخير على المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية في قطاع غزة، ذات الحصانة

الدولية، لاستهداف المدنيين الآمنين الذين لجأوا لهذه المواقع، الأمر الذي شكل مخالفة جسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع، وغيرها من قواعد القانون الدولي، واعتداءً صارخاً على مؤسسات الأمم المتحدة ذات الحصانة الدولية ومطالبة الأمم المتحدة اتخاذ موقف حازم تجاه هذا الانتهاك الإسرائيلي لمؤسساتها في قطاع غزة.

12- دعوة جميع الدول الشقيقة والصديقة تقديم كافة أشكال الدعم العاجل إلى دولة فلسطين لمساعدتها في مواجهة المتطلبات الطارئة للشعب الفلسطيني، لإعادة إعمار قطاع غزة جراء الحصار والعدوان الإسرائيلي والوفاء بالالتزامات المالية بهذا الشأن، والتأكيد على ضرورة حشد الدعم العربي والدولي لإعادة إعمار القطاع، وذلك من خلال المؤتمر الدولي للمانحين المقرر عقده في جمهورية مصر العربية في أكتوبر/ تشرين أول 2014.

13- إدانة إسرائيل استمرارها في الاستيطان غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتهويد المدينة المقدسة واعتبار أن جميع هذه الإجراءات الإسرائيلية لاغية وباطلة وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبموجب القانون الدولي.

14- مطالبة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين دون قيدٍ أو شرط وإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى، وجميع المعتقلين منذ بدء العدوان فوراً، وخاصةً من أُطلق سراحهم في تبادلٍ للأسرى، وكذلك جميع المعتقلين إدارياً والذين لم توجه لهم أي تهمة وذلك خلافاً لمبادئ القانون الدولي.

(ق: رقم 7794 – د.ع (142) – ج 3 – 2014/9/7)

التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضى دولة فلسطين

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المنعقد في دورةٍ غير عادية بتاريخ 2015/1/15 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة.
  - وعلى قراراته وآخرها القرار رقم 7749 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7، والبيان رقم 187 بتاريخ 2014/11/2،
  - وعلى القرار رقم 7850 بتاريخ 2014/11/29،
- واستناداً إلى قرارات القمة وآخرها قرارات قمة الكويت رقم 594 ورقم 595 ورقم 596 د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26.
- وبناءً على التوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية برئاسة دولة الكويت رئيس القمة الحالية المنعقدة بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2015/1/15.
- وبعد استماعه للعرض المقدم من فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، حول بدء تنفيذ إستراتيجية التحرك الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين، والتي اشتملت التوجه إلى مجلس الأمن وتوقيع صكوك الانضمام لعدد من المواثيق الدولية وعلى رأسها الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية والهادفة لوقف الاعتداءات المتواصلة على المسجد الأقصى المبارك، وعمليات الاستيطان الإسرائيلي المستمرة وسياسة العقاب الجماعي وهدم المنازل، واستخدام سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض والإملاءات بدلاً من السلام، والإصرار على تحويل الصراع إلى صراع ديني من خلال إقرار الحكومة الإسرائيلية لمشروع القرار العنصري للدولة اليهودية، وتأكيد الدعم العربي للموقف الفلسطيني بإعادة طرح مشروع قرار أمام مجلس الأمن لتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967، تثبيتاً لحل الدولتين،
- وإذ يُحمل "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال) المسؤولية الكاملة عن الأزمات العميقة التي تواجه عملية السلام جراء وقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية نتيجة التعنت الإسرائيلي بالإصرار على مواصلة وتكثيف الاستيطان وتهويد القدس واستمرار العدوان على المسجد الأقصى المبارك وعدم تنفيذ الاحتلال الالتزام بإطلاق سراح الدفعة الرابعة

من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي والتي أخلت جميعها بالمرجعيات العربية والدولية لتحقيق السلام وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967.

- وإذ يؤكد مجدداً على دور مجلس الأمن ومسؤولياته من أجل إيجاد تسوية عادلة لقضية الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته المشروعة في إقامة دولته المستقلة على أرضه تطبيقاً للقرارات الأممية ذات الصلة وعلى أساس مبدأ حل الدولتين،

<u>يُقـــرر</u>

1- تكليف رئاسة القمة ولجنة مبادرة السلام العربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، رئاسة الدورة الحالية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، والمملكة الأردنية الهاشمية، العضو العربي في مجلس الأمن، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، ودولة فلسطين، والأمين العام لجامعة الدول العربية لإجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح مشروع قرار عربي جديد أمام مجلس الأمن خاص بإنهاء الاحتلال وانجاز التسوية النهائية، واستمرار التشاور بهذا الشأن مع الدول الأعضاء في المجلس والمجموعات الإقليمية والدولية.

2- يؤكد المجلس تمسكه بمبادرة السلام العربية التي طرحها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والتي أقرتها القمة العربية في بيروت 2002، حيث لا زالت تشكل الحل الأمثل لتحقيق السلام وإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، والطلب من اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية مواصلة جهودها لحشد التأييد والدعم لهذه المبادرة على المستويات الإقليمية والدولية وطبقاً لما ورد فيها من التزامات.

3- تأييد المساعي التي قامت بها دولة فلسطين للانضمام إلى المؤسسات والمواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية بما فيها الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية وتوفير ما يلزم من مساعدات واستشارات قانونية في هذا المجال.

4- استمرار العمل العربي المشترك لضمان الاعتراف الدولي بدولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967 خاصة من قبل الدول التي لم تعترف بها بعد، وفي هذا الصدد يُثمن المجلس قرار مملكة السويد الاعتراف بدولة فلسطين، وتوصيات البرلمان البريطاني والأيرلندي والأسباني والفرنسي والبرتغالي، والموقف المُقدر للبرلمان الأوروبي بهذا الخصوص، والتحرك البرلماني الإيطالي في هذا الشأن.

5- الرفض المطلق والقاطع للاعتراف بـ"إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال) "كدولة يهودية" ورفض جميع الضغوطات التي تمارس على القيادة الفلسطينية بهذا الشأن وإدانة كافة الإجراءات الإسرائيلية لتكريس ما يسمى بيهودية الدولة والتحذير من خطورة هذا التوجه العنصري وعواقبه الخطيرة على الشعب الفلسطيني والمنطقة.

6- رفض وإدانة جميع محاولات (سلطات الاحتلال الإسرائيلي) التقسيم المكاني والزماني للمسجد الأقصى المبارك وفرض السيطرة الإسرائيلية عليه وإدانة الاعتداءات المتكررة كافة، من المتطرفين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك.

7- تجديد شكر المجلس وتقديره ومساندته للجهود المكثفة التي يقوم بها جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية للمقدسات في القدس الشريف التي يتولاها جلالته لوقف هذه الانتهاكات الجسيمة والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، والإشادة بجهود جلالته التي أدت إلى حمل (سلطات الاحتلال الإسرائيلي) على عدم منع المصلين من مختلف الأعمار من أداء صلاة الجمعة في الحرم القدسي الشريف بما فيه المسجد الأقصى المبارك منذ ما يزيد عن شهرين بعد أن كانت ولسنوات تفرض سقفاً عمرياً للصلاة فيه. وتجديد رفض المجلس كل محاولات "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال) المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية.

8- الترحيب بالقرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي لليونسكو بدورتها 195 المنعقد في باريس بتاريخ 2014/10/28 والتي تقدمت بها كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين بدعم عربي وإسلامي بمتابعة ومراقبة (سلطات الاحتلال الإسرائيلي) ورصد الانتهاكات اليومية في القدس الشرقية، ويؤكد المجلس على أهمية إرسال بعثة مراقبة من خلال اليونسكو إلى القدس للإطلاع على انتهاكات الاحتلال.

9- دعم الجهود التي تقودها المملكة المغربية التي يرأس عاهلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، في ترؤسها لفريق الاتصال الوزاري الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي المعني بالتحرك لفائدة القدس الشريف وفلسطين، واستعداد الجامعة العربية للتنسيق معها لتحقيق الأهداف المرجوة بهذا الشأن.

10- إدانة النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية بكافة أشكالها في الضفة الغربية المحتلة وخاصة مدينة القدس الشرقية بما في ذلك محاولات تهويد المدينة المحتلة وطمس هويتها التاريخية والحضارية والإنسانية والثقافية وتغيير هويتها، مما يشكل جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي.

11- إدانة ممارسات (سلطات الاحتلال الإسرائيلي) ضد الأسرى الفلسطينيين في سجونها من سياسة العزل والتعذيب وحرمانهم من جميع حقوقهم الإنسانية التي تكفلها المواثيق

الدولية، وعدم التزام "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال) بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى القدامى.

12- مواصلة التحرك العربي في جميع عواصم الدول لدعم إعلان الأطراف السامية المتعاقدة لإنفاذ واحترام أحكام مواثيق جنيف الأربعة لعام 1949 في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وذلك لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني فيها والصادر بتاريخ 2014/12/17.

13- التعبير عن التقدير العميق للجهد الذي بذله الوفد الوزاري العربي والأمين العام لجامعة الدول العربية خلال لقاءاته مع وزيري خارجية فرنسا وبريطانيا وفي اللقاء أيضاً مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2014، وذلك تنفيذاً للقرار رقم 7850 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2014/11/29 القاضي بحشد التأييد الدولي لمشروع القرار العربي أمام مجلس الأمن.

14- دعم حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني تحت قيادة الرئيس محمود عباس وتوجيه الشكر لجمهورية مصر العربية على جهودها في عقد مؤتمر المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة ودعوة الدول التي قدمت الالتزامات بهذا الخصوص في تنفيذ تعهداتها بشكل فوري من خلال حكومة الوفاق الوطني.

15- رفض وإدانة ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من إجراءات لتقويض حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني بما في ذلك وقف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية التي تجبيها والذي اتخذ بعد توقيع دولة فلسطين صكوك الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية.

16- التأكيد مجدداً على ضرورة توفير شبكة أمان مالية بقيمة 100 مليون دولار شهرياً لحكومة الوفاق الوطني وذلك لتمكينها من تعزيز صمود أبناء الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية كافة، وفي هذا الإطار يوجه الشكر للدول التي أوفت بالتزاماتها في شبكة الأمان المالية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ومطالبة باقي الدول سرعة الإيفاء بالتزاماتها، مع توجيه الشكر والتقدير للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية العراق على الوفاء بالتزاماتهما في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

(ق: رقم 7851 – د.غ.ع – 2015/1/15)

قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي:

متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية
والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى قراراته السابقة في هذا الشأن وآخرها القرارين رقم 7794 ورقم 7795 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7، والقرار رقم 7850 د.غ.ع.م بتاريخ 2014/11/29، والقرار رقم 7851 د.غ.ع بتاريخ 2015/1/15، والبيانات الصادرة عن لجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وبعد استماعه إلى مداخلات الأمين العام ووزراء الخارجية،

يُقـــرر

1- التأكيد مجددا على أن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي وأن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، والتأكيد على أن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى الخط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، والأراضي التي لازالت محتلة في الجنوب اللبناني والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) لسنة 1948، ولما جاء في مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت (2002) وقرارات القمم العربية المتعاقبة، ووفقا لقرارات الشرعية الدولية ومرجعياتها ذات الصلة.

2- استمرار تكليف الوفد الوزاري العربي لإجراء مشاورات مع مجلس الأمن والإدارة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين والاتحاد الأوروبي للتأكيد مجددا على تبني مشروع قرار يؤكد الالتزام العربي بما جاء في مبادرة السلام العربية من أسس ومبادئ

ومرجعيات لوضع جدول زمني ينهي الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، وآلية رقابة تضمن التنفيذ الدقيق، وذلك لتحقيق السلام الدائم والعادل في المنطقة.

3- استمرار تكليف رئاسة القمة ولجنة مبادرة السلام العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية رئاسة الدورة الحالية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، العضو العربي في مجلس الأمن، ودولة فلسطين والأمين العام لجامعة الدول العربية لإجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح مشروع قرار عربي جديد أمام مجلس الأمن خاص بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، وانجاز التسوية النهائية أمام مجلس الأمن، واستمرار التشاور بهذا الشأن مع الدول الأعضاء في المجلس والمجموعات الإقليمية والدولية، وذلك لتحقيق السلام الدائم والعادل في المنطقة.

4- توجيه بالغ الشكر والتقدير للجهود البناءة التي بذلتها لجنة مبادرة السلام العربية برئاسة معالي الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لدولة الكويت (رئيس القمة 25) في تقديم الدعم السياسي والمالي للقضية الفلسطينية والتحرك الدبلوماسي النشط في مختلف المحافل الدولية بما فيها ترؤس الوفد الوزاري العربي الذي ضم كل من السادة وزراء خارجية المملكة المغربية ودولة فلسطين وبمشاركة السيد الأمين العام إلى جنيف في أغسطس/ آب 2014 لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

5- التعبير عن التقدير العميق للجهد الذي بذله الوفد الوزاري العربي والأمين العام لجامعة الدول العربية في لقاءاته بوزيري خارجية فرنسا وبريطانيا وفي اللقاء أيضا مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في شهر ديسمبر/ كانون أول 2014، وذلك تنفيذا للقرار رقم (7850) الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2014/11/29 القاضي بحشد التأييد الدولي لمشروع القرار العربي والذي قُدم أمام مجلس الأمن لاعتماده في 2015/12/30.

6- تجديد دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين، والتحرك لاتخاذ الخطوات والآليات اللازمة لحل الصراع العربي الإسرائيلي بكافة جوانبه، وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس حل الدولتين، وتنفيذ قراراته لإنهاء احتلال إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والانسحاب إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، ضمن جدول زمني محدد وآليات تلزم سلطة الاحتلال تنفيذ التزاماتها، وإعمال القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

7- الإشادة بقرار مملكة السويد الاعتراف بدولة فلسطين، وتثمين المواقف والتوصيات الصادرة عن برلمانات المملكة المتحدة، وأيرلندا، وإسبانيا، وفرنسا، وبلجيكا، والبرتغال، وايطاليا، وبرلمان الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص، والدعوة إلى استمرار العمل العربي المشترك لضمان الاعتراف العالمي بدولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي كافة، وباقي الدول التي لم تعترف بها بعد، وحث مجلس الأمن على الإسراع في البت إيجابا في طلب عضوية دولة فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، وتكليف مجلس السفراء العرب في نيويورك بمتابعة ذلك.

8- إدانة كافة السياسات التي تخالف القانون الدولي وتؤدي إلى تقويض حل الدولتين وترسيخ الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين والتي تتخذها بعض الدول، والتأكيد في هذا الصدد على إدانة قيام وزير خارجية كندا بلقاء مسؤولين إسرائيليين في مدينة القدس، ودعوة كندا إلى إعادة النظر في مواقفها غير المنسجمة مع القانون الدولي المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني، والتأكيد على ضرورة وضع آليات للرد على مثل هذه السياسات.

9- الترحيب بانضمام دولة فلسطين إلى مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بما فيها الانضمام إلى نظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، والترحيب بإطلاق الدراسة الأولية من قبل المدعية العامة، والتأكيد على توفير ما يلزم من دعم ومساعدات واستشارات قانونية في هذا المجال، والاستمرار في تأييد مساعي دولة فلسطين للانضمام إلى مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بما فيها المواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية.

10- التأكيد مجددا على الرفض المطلق والقاطع للاعتراف بإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) كـ(دولة يهودية) ورفض جميع الضغوطات التي تمارس على القيادة الفلسطينية في هذا الشأن، وإدانة كافة الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تسعى إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والواقع الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتحذير من خطورة هذا التوجه العنصري وعواقبه الخطيرة على الشعب الفلسطيني والمنطقة باعتباره يتناقض مع كافة مرجعيات السلام وروح مبادرة السلام العربية ويسعى إلى فرض (يهودية الدولة).

11- الإدانة الشديدة لمحاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) إضافة معالم ومواقع أثرية وتاريخية وإنسانية فلسطينية إلى قائمة المواقع الأثرية والتاريخية الإسرائيلية، ومطالبة

اليونسكو والمجتمع الدولي للتصدي لهذه الإجراءات التي تهدف إلى تزييف وتغيير التاريخ، وفرض وقائع على الأرض.

12- استمرار تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتشاور والتنسيق مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ ما يراه من إجراءات مناسبة تكفل رصد وتوثيق الانتهاكات والاعتداءات والجرائم الإسرائيلية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

13- الإدانة الشديدة لمواصلة اعتقال واحتجاز آلاف الفلسطينيين بما في ذلك الأطفال والنساء بالإضافة إلى حملة الاعتقالات التعسفية المستمرة، والاعتقال الإداري بحق المواطنين الفلسطينيين من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي باعتباره مخالف لمبادئ القانون الدولي، واستمرار مطالبة الدول والهيئات الدولية ذات الاختصاص بالعمل الفوري من أجل وقف هذه الحملة وضمان إطلاق سراح كافة المعتقلين.

14- مناشدة كافة برلمانات دول العالم أخذ إجراءات فورية وفاعلة لوقف الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي ولحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتي ترتكبها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) خاصة اعتقالها للبرلمانيين الفلسطينيين، ومطالبة البرلمانيين بدعم إعلان روبن آيلاند لحرية القائد مروان البرغوثي وكافة الأسرى، وتجديد دعوة هذه البرلمانات لزيارة دولة فلسطين المحتلة، وإرسال لجان تحقيق لتوثيق ما يتعرض له الأسرى من انتهاكات.

15- إدانة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأسرى الفلسطينيين وتصعيده في الآونة الأخيرة في سجونهم من سياسة العزل والتعذيب وحرمانهم من جميع حقوقهم الإنسانية التي تكفلها لهم المواثيق الدولية، ومطالبة المجتمع الدولي ببذل كل الجهود اللازمة لإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى القدامى، وكافة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلية بمن فيهم القادة السياسيين والمنتخبين، استناداً للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف للعام 1949.

16- الترحيب بالإعلان الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الذي عُقد في جنيف بتاريخ 2014/12/17، والذي تضمن إعلانه المشار إليه في بنوده توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة الدول الأطراف المتعاقدة السامية للاتفاقية تحمل مسؤولياتها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنفاذ هذه الاتفاقية في ضوء المخالفات والخروقات والجرائم الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) في أرض دولة

فلسطين المحتلة، وإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) احترام وإنفاذ الاتفاقية وتنفيذ ما ورد في هذا الإعلان وما سبقه من إعلانات في هذا الشأن.

17- مواصلة التحرك العربي في جميع عواصم الدول لدعم إعلان مؤتمر الدول الأطراف السامية المتعاقدة والصادر بتاريخ 2014/12/17، لإنفاذ واحترام أحكام مواثيق جنيف الأربعة لعام 1949 في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وذلك لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وصولا إلى إنهاء الاحتلال، وتمكين دولة فلسطين من ممارسة سيادتها، وتقدير الجهد المبذول من الوفد الوزاري العربي برئاسة معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت (رئاسة القمة 25)، ومعالي وزير خارجية دولة فلسطين، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بهذا الخصوص.

18- توجيه تحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني وشهدائه الذين سقطوا خلال صمودهم ومقاومتهم للعدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، وفي الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس.

19- التمسك بإعلان وقف إطلاق النار الذي تم بالقاهرة، والمبني على أساس المبادرة التي طرحتها جمهورية مصر العربية اثر العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، ومطالبة كافة الأطراف المعنية تهيئة المناخ لاستمرار التهدئة وتثبيتها، والالتزام بتنفيذ بنودها.

20- توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية على جهودها الكبيرة التي بذلتها لوقف العدوان الإسرائيلي، والتي أثمرت عن اتفاق وقف إطلاق النار، وتثمين قرارها فتح معبر رفح لتسهيل حركة المواطنين، والجرحى والمصابين جراء العدوان على غزة، وإدخال المساعدات الإنسانية والطبية للقطاع، وتوجيه الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية لجهودها نحو وقف العدوان الإسرائيلي وتحقيق التهدئة من خلال عضويتها الحالية في مجلس الأمن، وكذلك توجيه الشكر لكافة الدول الشقيقة والصديقة التي بذلت جهوداً من أجل وقف العدوان على قطاع غزة.

21- توجيه الشكر إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للاتصالات والمساعي التي بذلها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة فور وقوع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مع نظرائه في عدد من الدول العربية للخروج بموقفٍ عربيٍ موحد وقوي تجاه العدوان الظالم على قطاع غزة، وأيضاً دعوة الجزائر للجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد اجتماعٍ عاجلٍ بهذا الشأن، فضلاً عن الدعم الإنساني والمالي والمادي الكبير الذي ما فتأت تقدمه للأشقاء الفلسطينيين أثناء حدوث العدوان وبعده.

22- مطالبة الأمم المتحدة باتخاذ موقف حازم تجاه العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة وما أحدثه من دمار والذي استهدف أيضا مقرات الأمم المتحدة (مدارس الأونروا) والإسراع في مساءلة ومحاسبة جميع المسؤولين الإسرائيليين عن هذا العدوان.

23- التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية، واحترام المؤسسات الشرعية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، والالتزام بوحدة القرار والتمثيل الفلسطيني من أجل الحفاظ على مكتسبات وحقوق الشعب الفلسطيني، والتأكيد على أن الوحدة الفلسطينية تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية تشكل الضمانة الحقيقية الوحيدة للحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية.

24- استمرار دعم حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني تحت قيادة فخامة الرئيس محمود عباس، وتوجيه الشكر لجمهورية مصر العربية على جهودها في عقد مؤتمر المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة، ودعوة الدول الشقيقة والصديقة التي قدمت الالتزامات بهذا الخصوص إلى تنفيذ تعهداتها بشكل فوري من خلال حكومة الوفاق الوطني.

25- رفض وإدانة ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من إجراءات للابتزاز ولتقويض حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني بما في ذلك القرصنة ووقف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية التي تجبيها للشهر الثالث على التوالي، ودعوة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لتحويل مستحقات الضرائب الفلسطينية فورا وإفشال كافة محاولاتها لتقويض عمل حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية.

26- استمرار التحرك على الساحة الدولية في كافة المستويات للضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من أجل وقف جرائمها ضد أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ورفع الحصار غير الشرعي عن القطاع، وفتح المعابر من والى قطاع غزة بما فيها تفعيل اتفاقية المعابر الذي تم التوصل إليها عام 2005، ووقف الجرائم والانتهاكات المتمثلة في امتناع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) عن فتح المعابر وعدم السماح ببناء الميناء وإعادة بناء المطار، وإعادة تشغيل الممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، ورفضها إدخال مواد البناء لإعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي المذكور على قطاع غزة المحاصر.

27- الترحيب بقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الصادر في يوليو/ تموز 2014 والذي تضمن تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة من إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) في قطاع غزة خلال الحرب الأخيرة، والترحيب

ببدء لجنة التحقيق لعملها، ودعوتها لانجاز عملها في رصد كافة الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وتقديم تقريرها في موعده 2015/3/23.

28- إدانة الضغوط التي مارستها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لإفشال لجنة التحقيق الدولية ومنعها من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقدير جهود رئيس اللجنة المستقيل البروفيسور ويليام شاباس، ودعوة مجلس حقوق الإنسان إلى توفير الدعم اللازم للجنة للقيام بعملها.

29- استمرار تكليف المجموعة العربية في جنيف بالتحرك مع الدول والمجموعات المختلفة للتصويت لصالح قرارات فلسطين، وتبني تقرير لجنة التحقيق الدولية في الجلسة القادمة في مارس/ آذار تحت البند السابع في مجلس حقوق الإنسان، وحث الدول لتقديم مداخلاتها الداعمة للقضية الفلسطينية وتحت نفس البند.

30- استمرار دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمتابعة مؤشرات التصويت على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة وكافة الهيئات الدولية، والاستمرار في التواصل مع الدول التي تتخذ مواقف سلبية في هذا الشأن لشرح وجهة النظر العربية ومحاولة تغيير مواقفها.

31- استمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة:

- متابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته لوقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية بما فيها الاستيطان.
- حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة وكافة التحركات الأخرى التي تسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وكافة الأراضي العربية المحتلة.
- مطالبة الأمم المتحدة متابعة توثيق حقوق وأملاك اللاجئين في أرض فلسطين التاريخية للحفاظ عليها وتحديثها، بما في ذلك سجلات الأراضي لضمان حل عادل لمحنة اللاجئين وفقاً للقرار 194 (د-3).
- مطالبة الأمم المتحدة بالقيام بتحمل مسؤولياتها واتخاذ الإجراءات اللازمة وفق آلية مناسبة للتطبيق لمنع التصرف بأملاك اللاجئين الفلسطينيين في أراضي فلسطين عام 1948، باعتبارها لاغية وباطلة.

(ق: رقم 7855 – د.ع (143) – ج 4 - 2015/3/9)

القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي:

التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- **على مذكرة الأمانة العامة،**
- **وعلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري السابقة في هذا الشأن وآخرها القرارين رقم 7794 ورقم 7795 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7، والقرار رقم 7850 د.غ.ع.م بتاريخ 2014/11/29، والقرار رقم 7851 د.غ.ع بتاريخ 2015/1/15، والقرار رقم 7855 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9، والبيانات الصادرة عن لجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري،**

- واستناداً إلى كافة قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة وآخرها قرار قمة الكويت رقم 594 د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26،

يُقـــرر

1- تكليف جمهورية مصر العربية رئاسة القمة (26) ولجنة مبادرة السلام العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، رئاسة الدورة الحالية (143) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، العضو العربي في مجلس الأمن، والمملكة المغربية، ودولة فلسطين، والأمين العام لجامعة الدول العربية لإجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح مشروع قرار عربي جديد أمام مجلس الأمن خاص بإنهاء الاحتلال وانجاز التسوية النهائية، واستمرار التشاور بهذا الشأن مع الدول الأعضاء في المجلس والمجموعات الإقليمية والدولية.

2- دعوة ترويكا القمة بذل الجهود واتخاذ الإجراءات اللازمة لإلقاء خطاب عربي أمام الكونجرس الأمريكي وأي جهةٍ دولية أخرى تراها مناسبة، يتضمن شرح

الموقف العربي تجاه عملية السلام والتـــي تجـــسدها عناصر مبـــادرة الـــسلام العربيـــة الخيـــار العربـــي الاستراتيجي لتحقيق السلام.

(ق.ق: 615 د.ع (26) – 2015/3/29)

متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى قراراته السابقة في هذا الشأن وآخرها القرارين رقم 7794 ورقم 7795 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7، والقرار رقم 7850 د.غ.ع.م بتاريخ 2014/11/29، والقرار رقم 7851 د.غ.ع بتاريخ 2015/1/15، والقرار رقم 7855 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9، والبيانات الصادرة عن لجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري وآخرها البيان الصادر بتاريخ 2015/8/5،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وبعد استماعه إلى مداخلات الأمين العام ووزراء الخارجية،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين.

2- التأكيد على أن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي، وأن عملية السلام هي عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، وأن السلام والاستقرار والأمن لا يمكن أن يتحقق في المنطقة، إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو/حزيران 1967، والأراضي التي لازالت محتلة في الجنوب اللبناني، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وإطلاق سراح جميع الأسرى من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين

الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) لسنة 1948، ومبادرة السلام العربية، وقرارات القمم العربية المتعاقبة، وقرارات الشرعية الدولية ومرجعياتها ذات الصلة.

3- التأكيد مجدداً على سيادة دولة فلسطين على كافة الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار.

4- تحذير إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من مغبة تماديها في استفزاز مشاعر العرب المسلمين حول العالم، من خلال التصعيد الخطير لسياساتها وخطواتها غير القانونية التي تهدف إلى تهويد وتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً، والسماح لليهود بالصلاة داخل أسواره، ويعتبر المجلس في هذا الصدد أن أي قوانين ترمي إلى إقرار مثل هذه الأعمال لاغية وباطلة؛ ويحذر من أن مثل هذه المخططات لا يمكن إلا أن تشعل الصراع الديني في المنطقة والذي تتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عنه، ويدعو المجتمع الدولي إلى حمل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على وقف هذه الانتهاكات الخطيرة، التي إذا ما تواصلت ستشكل تهديدا خطيراً للسلم والأمن في المنطقة.

5- التأكيد مجدداً على الرفض المطلق والقاطع للاعتراف بإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) كدولة يهودية، ورفض جميع الضغوط التي تمارس على القيادة الفلسطينية في هذا الشأن، وإدانة كافة الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تسعى إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والواقع الجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتحذير من خطورة هذا التوجه العنصري وعواقبه الخطيرة على الشعب الفلسطيني والمنطقة، باعتباره يتناقض مع كافة مرجعيات السلام، وروح مبادرة السلام العربية.

6- رفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، أو أي خطوة ترمي إلى تجزئة الأرض الفلسطينية، والتأكيد على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى فصل قطاع غزة عن باقي ارض دولة فلسطين، والتحذير من تمادي أي طرف مع هذه المخططات.

7- الإدانة الشديدة لمواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال واحتجاز آلاف الفلسطينيين بما في ذلك الأطفال والنساء والقادة السياسيين والنواب، ولحملة الاعتقالات التعسفية المستمرة، ولسياسة الاعتقال الإداري بحق المواطنين الفلسطينيين، باعتباره مخالفاً لمبادئ القانون الدولي، وكذلك إدانة إقرار الكنيست الإسرائيلي لقانون الإطعام القسري للأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، واستمرار مطالبة الدول والهيئات الدولية ذات الاختصاص بالعمل الفوري من اجل إدانة ووقف هذه الممارسات التعسفية

والانتهاكات الجسيمة لحق الأسرى الفلسطينيين، وضمان إطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين كجزء من أي حل سياسي.

8- تجديد دعوة مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين، والتحرك لاتخاذ الخطوات والآليات اللازمة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي بكافة جوانبه، وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس حل الدولتين، وتنفيذ قراراته لإنهاء احتلال إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والانسحاب إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، ضمن جدول زمني محدد وآليات تلزم سلطة الاحتلال بتنفيذ التزاماتها، وإعمال القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

9- التأكيد على دعم انضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية، بما فيها الانضمام إلى نظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، بصفة ذلك حق أصيل لدولة فلسطين، والترحيب بإطلاق المدعية العامة الدراسة الأولية للانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتأكيد على توفير ما يلزم من دعم ومساعدات واستشارات قانونية في هذا المجال.

10- الإشادة بقرار حاضرة الفاتيكان الاعتراف بدولة فلسطين، وتوجيه الشكر لكل الدول والبرلمانات التي اعترفت بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، والدعوة إلى استمرار العمل العربي المشترك لتوسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، ودعوة الدول التي لم تعترف بها بعد للقيام بذلك، وحث مجلس الأمن على الإسراع في البت إيجابياً بطلب عضوية دولة فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، وتكليف مجلس السفراء العرب في نيويورك بمتابعة ذلك.

11- الترحيب بالتقرير الذي صدر عن لجنة التحقيق المستقلة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان المنبثق عن الأمم المتحدة بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014، وبالقرار الصادر عن الدورة (29) لمجلس حقوق الإنسان بشأن ضمان المساءلة والعدالة في جميع انتهاكات القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والذي عبر عن القلق الشديد تجاه ما ورد في تقرير لجنة التحقيق من احتمال وقوع جرائم حرب في سياق العمليات العسكرية التي نفذت في الأراضي الفلسطينية أعوام 2008، 2009، 2014، ودعوة الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، وآليات العدالة الدولية، خاصة المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، إلى تحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية السياسية والقانونية والمادية عن هذه الجرائم، ومحاسبتها، وملاحقة المسؤولين الإسرائيليين عن انتهاكات القانون الدولي

الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، والإشادة بتعاون دولة فلسطين مع لجنة التحقيق المستقلة وقيامها بتشكيل لجنة قضائية لمتابعة وتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة التحقيق.

12- الاستمرار في التحرك العربي المشترك مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية لضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف جرائم الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته المتكررة على قطاع غزة، وفك الحصار المفروض من قِبَل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على القطاع، وفتح المعابر والسماح ببناء الميناء وإعادة بناء المطار، وإعادة تشغيل الممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، ونقل مواد البناء لإعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي المتكرر على القطاع.

13- التأكيد على أهمية الإعلان الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة الذي عقد في جنيف بتاريخ 2014/12/17، والذي تضمن في بنوده ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودعوة الدول الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية لتحمل مسؤولياتها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنفاذ هذه الاتفاقية، ودعوة الدول العربية لمواصلة التحرك الدولي مع أطراف المجتمع الدولي وسويسرا، الدولة الوديعة للاتفاقية، لمتابعة تنفيذ بنود هذا الإعلان، واحترام أحكام مواثيق اتفاقية جنيف الرابعة، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

14- التأكيد على الإدانة والتصدي لأي سياسات أو مواقف صادرة عن دول أو مؤسسات أو شركات، تتعارض مع القانون الدولي وتقوض حل الدولتين وتدعم الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، ومطالبتها بإعادة النظر في مواقفها المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني، والتأكيد على ضرورة وضع آليات للرد على مثل هذه السياسات والمواقف.

15- الإدانة الشديدة للسياسة الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية التوسعية غير القانونية بمختلف مظاهرها، في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ومحيطها، والتأكيد على أن بناء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية وجدار الفصل العنصري، في أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967، باطلة ولاغية ولن تشكل أمراً واقعاً مقبولاً، وتمثل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، وجريمة حرب وفق نظام روما الأساسي، وتجاهل تام للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 9 يوليو/ تموز 2004، وتهدف إلى تقسيم الأرض الفلسطينية وتقويض تواصلها الجغرافي، وبالتالي إنهاء حل الدولتين، والتأكيد على ضرورة وضع

خطط عملية للتصدي لهذه السياسة الإسرائيلية، وبقية الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب الهادفة إلى خلق وقائع جديدة على الأرض.

16- مطالبة المجتمع الدولي بذل جهوده لوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لاسيما قراري مجلس الأمن رقم 465 لعام 1980 ورقم 497 لعام 1981 الذين يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة، ومطالبة الدول والمؤسسات التي تدعم الاستيطان بشكل مباشر أو غير مباشر، التوقف عن ذلك، وسحب أي استثمارات أو مشاريع لدى الشركات ذات العلاقة بالنشاط الاستيطاني.

17- إدانة كافة الجرائم التي ترتكبها حكومة الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وتحميلها المسؤولية المباشرة عن جرائم وإرهاب المستوطنين ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل وممتلكاته، ومن بينها قيام جماعات المستوطنين الإرهابيين بارتكاب جريمة حرق عائلة ومنزل دوابشة في قرية دوما بمحافظة نابلس، ومطالبة الأمم المتحدة بمؤسساتها تطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على الأرض الفلسطينية وتوفير الحماية الدولية للمواطنين الفلسطينيين.

18- إدانة تصريحات رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نيتانياهو، وكافة المسؤولين الإسرائيليين، المعادية للسلام والتي تقوض عملية السلام القائمة على قرارات الشرعية الدولية، وتتنكر لحل الدولتين، وتدعو إلى توسيع الاستيطان وتهويد الأرض الفلسطينية المحتلة. والتأكيد على التصدي لمثل هذه التصريحات والحملات التحريضية الممنهجة، التي تستهدف القيادة الفلسطينية وتهدف إلى التهرب من استحقاقات عملية السلام، ودعوة المجتمع الدولي والأطراف الدولية المعنية بعملية السلام، لاتخاذ مواقف حازمة لوضع حد لهذه السياسات الإسرائيلية التدميرية.

19- إدانة ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من ممارسات وإجراءات ابتزاز لتقويض الوحدة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك قيامها بالاستخدام المتكرر للقرصنة المالية ووقف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية، ودعوة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لثنيها عن تكرار تلك الممارسات التي تسعي من خلالها إلى تقويض عمل حكومة دولة فلسطين.

20- استمرار دعم قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الداعية إلى إعادة النظر في كل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الفلسطينية مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، بما يضمن إجبارها على احترام الاتفاقيات الموقعة، واحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

21- التأكيد على ما ورد في توصيات المؤتمر التاسع والثمانين لـضباط اتـصال المكاتـب الإقليمية العربية للمقاطعة، والذي عقد في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية، في الفترة من 18-20 أغسطس/ آب 2015، والتي تضمنت حظر بعض الشركات الأجنبية التي تتعامل مع منظومة الاحتلال الإسرائيلي، ووضع شركات تحت الدراسة والبحث حتـى استيفاء أوراقها، ورفع الحظر عن شركات أخرى وذلك وفق مبادئ المقاطعة العربية.

22- التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عبـاس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية، والتأكيد على الالتـزام بوحـدة القرار والتمثيل الفلسطيني من اجل الحفاظ على مكتسبات وحقوق الشعب الفلـسطيني، والتأكيد على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية تحت إطار منظمة التحريـر الفلـسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تشكل الضمانة الحقيقية للحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية.

23- حث كافة الفصائل الفلسطينية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، قادرة علـى مواجهة التحديات وممارسة مهامها على الأرض، وعلى الذهاب إلى انتخابـات عامـة وفق الاتفاقات المعقودة بين الفصائل، واستمرار دعم حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني تحت قيادة فخامة الرئيس محمود عباس، ومطالبة كافة الأطراف الفاعلة دعوة حركـة حماس لتمكين الحكومة الفلسطينية من الاضطلاع بمسؤولياتها في قطاع غزة، خاصة ما يتعلق بتوحيد المؤسسات الحكومية في إطار الشرعية الفلسطينية، وتمكينها مـن القيـام بواجباتها تجاه إعادة إعمار القطاع وإدارة المعابر الدولية لقطاع غزة للتخفيـف مـن معاناة المواطنين. وفي هذا الصدد توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية على جهودها بعقد مؤتمر المانحين في القاهرة خلال شهر أكتوبر/ تشرين أول 2014 لإعادة إعمـار قطاع غزة، وكذلك الشكر للدول التي أوفت بالتزاماتها، ودعوة الـدول التـي قـدمت الالتزامات بهذا الخصوص إلى تنفيذ تعهداتها بشكل فوري من خلال حكومـة الوفـاق الوطني.

24- دعوة الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي للتنسيق والتشاور مع الأطراف الدولية لدعم طلب القيادة الفلسطينية بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلـسطيني. والعمـل مـع المجتمع الدولي على استصدار قرار دولي يقضي بتـوفير الحمايـة الدوليـة للـشعب الفلسطيني إزاء الإجراءات والانتهاكات غير القانونية للاحتلال الإسـرائيلي وإرهـاب جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.

25- استمرار تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتشاور والتنسيق مع الأمين العـام لمنظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ ما يراه من إجراءات مناسبة تكفـل رصـد وتوثيـق

الانتهاكات والاعتداءات والجرائم الإسرائيلية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، والدعوة إلى عقد اجتماعات للخبراء في هذا الشأن لوضع آليات مناسبة لتنفيذ ذلك.

26- الترحيب برئاسة جمهورية مصر العربية، رئيس القمة (26)، للجنة مبادرة السلام العربية، وتوجيه الشكر والتقدير للجهود التي تبذلها لجنة مبادرة السلام العربية في تقديم الدعم السياسي والمالي للقضية الفلسطينية والتحرك الدبلوماسي النشط في مختلف المحافل الدولية.

27- الترحيب بتأكيد كل من خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود والرئيس الأمريكي باراك أوباما في الإعلان الصادر بعد اللقاء في البيت الأبيض بتاريخ 2015/9/4 على أهمية مبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت 2002 وعلى الحاجة للوصول لتسويةٍ شاملةٍ وعادلةٍ ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي والقائمة على حل الدولتين لتحقيق الأمن والسلم.

28- الدعوة إلى مواصلة تنفيذ قرار القمة العربية (26) رقم 615، بشأن تكليف جمهورية مصر العربية، رئاسة القمة العربية ولجنة مبادرة السلام العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، العضو العربي في مجلس الأمن، ودولة فلسطين، والمملكة المغربية، والأمين العام لجامعة الدول العربية لإجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح وتبني مشروع قرار جديد في مجلس الأمن يؤكد الالتزام بأسس ومبادئ ومرجعيات مبادرة السلام العربية، ويضع جدولاً زمنياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، وإنجاز التسوية النهائية، مع آلية رقابة دولية تضمن التنفيذ الدقيق، واستمرار التشاور بهذا الشأن مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن والمجموعات الإقليمية والدولية.

29- تكليف اللجنة الوزارية العربية، المعنية بإنهاء الاحتلال، بإجراء المشاورات والتحرك في الجمعية العامة ومجلس الأمن لاستصدار قرار يدين الاستيطان وإرهاب المستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإجراء المشاورات مع الدول الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، والرفع الفوري لكافة أشكال الحصار الإسرائيلي الجائر على الأرض الفلسطينية المحتلة.

30- دعوة اتحادات البرلمانات العربية والإسلامية إلى إجراء الاتصالات وعقد اللقاءات والمشاورات البرلمانية مع برلمانات الدول ذات الثقل السياسي الدولي وبرلمانات المجموعات الإقليمية الدولية وحثها على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بهدف تعزيز وتثبيت مواقف تلك البرلمانات تجاه القضية الفلسطينية، وشرح المخاطر جراء

الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة التي تتهدد عملية السلام وتأثيرها على الاستقرار والأمن في المنطقة.

31- التأكيد على أن أي استئناف لمفاوضات مقبلة بشان حل الصراع العربي – الإسرائيلي يجب أن يقوم على الالتزام بمرجعية واضحة، وجدول زمني محدد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين بما فيها القدس الشرقية، وضمانات دولية لتنفيذ ذلك.

32- تقدير الجهود التي تقوم بها اللجنة الوزارية العربية المكلفة من القمة العربية (26) بمتابعة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة الجهد الذي بذلته مع جمهورية فرنسا، بخصوص المسعى الفرنسي لتحريك عملية السلام، والذي عرضه وزير خارجية فرنسا على اللجنة الوزارية العربية.

33- استمرار تكليف المجموعة العربية في جنيف بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية المختلفة للتصويت لصالح قرارات فلسطين في مجلس حقوق الإنسان، ومتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق المستقلة.

34- استمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة:

- متابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ولوقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية بما فيها الاستيطان، وإرهاب المستوطنين وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.
- حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، وكافة التحركات الأخرى التي تسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وكافة الأراضي العربية المحتلة.
- لمتابعة استصدار قرار ملزم من مجلس الأمن يدين مخططات إسرائيل التوسعية يقضي بوقف جميع أشكال النشاط الاستيطاني وخطط سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأخيرة والهادفة إلى بناء ألاف الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية لتغيير طابعها العربي.
- مطالبة الأمم المتحدة متابعة توثيق حقوق وأملاك اللاجئين في ارض فلسطين التاريخية للحفاظ عليها وتحديثها، بما في ذلك سجلات الأراضي لضمان حل عادل لمحنة اللاجئين وفقاً للقرار 194 (د-3).
- مطالبة الأمم المتحدة بالقيام بتحمل مسؤولياتها واتخاذ الإجراءات اللازمة وفق آلية مناسبة للتطبيق لمنع التصرف بأملاك اللاجئين الفلسطينيين في أراضي فلسطين عام 1948، باعتبارها لاغيه وباطلة وغير قانونية.

ق: رقم 7921 – د.ع (144) – ج 2 – 2015/9/13)

البيان الصحفي

الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية

على مستوى وزراء الخارجية

نيويورك: 2015/9/27

******

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري اجتماعا تشاوريا بعد ظهر يوم 2015/9/27 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، برئاسة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان – وزير الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس الدورة الحالية للمجلس، وذلك بمشاركة السادة أصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب ومعالي الدكتور نبيل العربي – الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وتدارس المجلس في هذا الاجتماع مجموعة من القضايا المطروحة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وسبل تنسيق المواقف العربية بشأنها، وفي مقدمة تلك القضايا ما يتعلق بالمشاورات والاتصالات الجارية بشأن تطورات القضية الفلسطينية والاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة على حرمة المسجد الأقصى والأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس الشرقية. واستمع المجلس في هذا الصدد إلى عرض مفصل قدمه معالي وزير خارجية فلسطين، كما تبنى المجلس إصدار بيان خاص حول الأحداث الخطيرة الجارية في الحرم القدسي الشريف (مرفق 1).

كما تدارس المجلس الجهود المبذولة على المستوى العربي والدولي لمعالجة الأزمات والنزاعات الدائرة في كل من الجمهورية اليمنية ودولة ليبيا وكذلك الأوضاع في سوريا، والتداعيات الناجمة عن تلك الأزمات بما فيها البحث في سبل توفير الدعم الإنساني للمتضررين والنازحين واللاجئين، والجهود الدولية المبذولة لمواجهة الإرهاب ومكافحة أنشطة المنظمات الإرهابية في المنطقة؛ بما فيها أنشطة تنظيم داعش الإرهابي والتي تهدد، وعلى نحو مباشر، أمن واستقرار عدد من الدول العربية، والأمن القومي العربي برمته.

وبعد الاستماع إلى تقرير السيد الأمين العام ومداخلات السادة الوزراء حول مختلف تلك القضايا المطروحة. خلصت مداولات هذا الاجتماع إلى ما يلي:

أولا- مطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن بصفة خاصة تحميل إسرائيل مسؤولية تعطيل مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بسبب تعنتها ومواصلة مخططها الاستيطاني في الأراضي المحتلة، واعتداءاتها المستمرة على المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، وتنصلها من تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين الطرفين؛ وفي هذا الإطار جرى التوافق على تنسيق خطوات الموقف العربي الذي سيتم عرضه في الاجتماع الوزاري الموسع الذي سيعقد مع الرباعية الدولية يوم 30 سبتمبر في نيويورك، والذي سيشارك فيه وزراء خارجية كل من المملكة الهاشمية الأردنية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والأمين العام لجامعة الدول العربية.

ثانيا- إعادة تقييم الموقف العربي في ضوء نتائج التصويت على القرار العربي حول القدرات النووية الإسرائيلية الذي جري بمقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم 2015/9/21.

ثالثا- الموافقة على مقترح الأمين العام بأن يتم عقد اجتماعات تشاورية مكثفة للسادة وزراء الخارجية خلال الفترة المقبلة للتداول في سبل معالجة الأزمات والتحديات المطروحة في المنطقة العربية وتبني آليات محددة لتنسيق خطوات التحرك العربي خلال الفترة المقبلة إزاء تلك القضايا بما في ذلك تعزيز الحضور ومستوى المشاركة العربية في المحافل الدولية بما فيها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية. وجرى الاتفاق على أن يتم التشاور بين رئاسة القمة العربية الحالية- جمهورية مصر العربية، ورئاسة المجلس الوزاري - دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة الأردنية الهاشمية - العضو العربي بمجلس الأمن، والمملكة المغربية – رئيس القمة العربية المقبلة، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإعداد أوراق العمل وتبني الآليات المناسبة لإنجاح هذا الجهد العربي المشترك.

رابعا- التأكيد مجددا على قرار مجلس الجامعة العربية في دورته العادية (144) بتاريخ 2015/9/13 بشأن تدخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، ومطالبتها بالالتزام بمبدأ حسن الجوار وقواعد القانون الدولي.

وختاما تبنى المجلس البيان المرفق حول الحادث الأليم الذي تعرض له الحجاج الميامين في منى بمكة المكرمة (مرفق 2).

(مرفق 1)

مكتب الوفد المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

البيان

الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة

على المستوى الوزاري بشأن التصعيد في الانتهاكات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس الشرقية المحتلة

نيويورك: 2015/9/27

******

عقد مجلس الجامعة على المستوى الوزاري اجتماعه التشاوري السنوي المنعقد بعد ظهر يوم الأحد الموافق 2015/9/27 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك برئاسة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان- وزير الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس الدورة الحالية للمجلس؛ حيث استمع إلى العرض المقدم من قبل الوفد الفلسطيني، والذي ركز فيه على الموقف الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي ضوء ما سبق خلص المجلس إلى ما يلي:

أولا- يحيّي المجلس صمود الشعب الفلسطيني وأبنائه المقدسيين في القدس الشرقية، ودفاعه المستمر عن مقدساته الإسلامية والمسيحية؛ ويؤكد على تمسك الدول العربية بخيار السلام العادل والشامل القائم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن أرقام 242 و338 و425، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية. ويرى أن السبيل الوحيد للخروج من دوامة العنف هو تنفيذ ما جاء بتلك القرارات من نصوص تكفل انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من يونيو عام 1967، وتحقيق استقلال الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشرقية.

ثانيا- يدين المجلس الممارسات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة بصورة عامة والحرم القدسي الشريف بصورة خاصة، ويؤكد على أن استمرار هذه السياسات سيكون لها تبعاتها الخطيرة على امن استقرار المنطقة برمتها، حيث يدفعها إلى آتون من الصراع على أساس ديني، ويفسح المجال أمام قوى الظلام والتطرف في المنطقة لاستغلال عدالة القضية الفلسطينية في الترويج لمخططاتها الهدامة.

ثالثاً- يعرب المجلس عن دعمه للمملكة الأردنية الهاشمية في جهودها للتصدي للاعتداءات الإسرائيلية على الحرم القدسي الشريف من منطلق الرعاية الهاشمية للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس والتي يتولاها صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم.

رابعاً- يؤكد المجلس أن مفهوم (الوضع القائم – Status Quo) هو الوضع الذي كان سائدا منذ زمن الانتداب البريطاني، واستمر حتى ما قبل احتلال إسرائيل للقدس الشرقية، وفي هذا السياق فان المجلس يرفض تَعَمُد استخدام بعض الدول للمسميات التوراتية للاماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وتحديداً استخدام مصطلح (جبل الهيكل) عند الإشارة إلى المسجد الأقصى، ويؤكد أن هذا، إلى جانب كل الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل منذ اللحظة الأولى لاحتلالها القدس الشرقية، يتماشى مع رواية الاحتلال، ويُعد تغييراً للوضع القائم.

خامساً-إزاء استمرار هذه الممارسات والسياسات الإسرائيلية التي تؤدي إلى تهديد أمن واستقرار دول وشعوب الشرق الأوسط، يوجه المجلس الوزاري للجامعة العربية نداءاً جماعياً إلى مجلس الأمن لتحمل مسئولياته إزاء وقف هذه الممارسات التي تغير من الأوضاع على الأرض وتهدد فرص نجاح العملية التفاوضية. وينوه المجلس بالبيان الصادر عن مجلس الأمن في 2015/9/17 الذي أعده الأردن – العضو العربي في مجلس الأمن، والذي يؤكد على ضرورة الحفاظ على الوضع القائم التاريخي في الحرم الشريف وعلى وجوب أداء المسلمين للصلوات في الحرم بسلام ودون أن يتعرضوا للتهديد أو العنف أو الاستفزاز.

سادساً-يدعو الشعب الفلسطيني بكل فئاته إلى توحيد صفوفه من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء الانتخابات العامة وذلك لمواجهة الخطر الكبير المحدق به جراء المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى ضرب وحدته، ويعبر المجلس عن دعمه للقيادة الفلسطينية في موقفها المطالب بحل سياسي عادل على أساس تحقيق استقلال دولة فلسطين ذات السيادة على ترابها الوطني.

سابعاً- يؤكد المجلس وبشدة على إبقاء خيار استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة قائما بشأن الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والحرم الشريف، واللجوء إلى هذا الخيار إذا لم تتوقف الاعتداءات الإسرائيلية فورا على الأماكن المقدسة في القدس الشريف.

(مرفق 2)

مكتب الوفد المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

البيان

الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة

على مستوى وزراء الخارجية حول الحادث الأليم الذي تعرض له الحجاج الميامين في منىً

بالمملكة العربية السعودية

نيويورك: 2015/9/27

******

أعرب المجلس عن خالص تعازيه لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في الحادث الأليم الذي تعرض له الحجاج الميامين إثر التزاحم الذي حدث في منىً.

كما توجه المجلس بتعازيه ومواساته إلى أهالي الضحايا والجرحى وأشاد المجلس بالوقفة التضامنية التي عبرت عنها العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، واستهجن المجلس الأصوات التي حاولت استغلال هذا الحادث الأليم سياسيا، وهي أصوات لا تعكس الجهود المقدرة التي بذلتها وتبذلها المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين لخدمة ضيوف الرحمن، وتعبئة كل الإمكانيات لتسهيل أدائهم فريضة الحج.

الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة والمتصاعدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إن مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2015/10/13،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى قراراته السابقة في هذا الشأن وآخرها قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (144)،
  - وعلى البيان الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري في نيويورك بتاريخ 2015/9/27،
- واستناداً إلى قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة وآخرها قرارات قمة شرم الشيخ 2015،

يُقـــرر

1- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ودعم صموده على أرضه، والوقوف إلى جانبه في الدفاع عن الإنسان والأرض والمقدسات في دولة فلسطين المحتلة، وتوجيه تحية إجلال وإكبار وتضامن إلى أبناء الشعب الفلسطيني وهم يتصدون لجرائم الاحتلال الإسرائيلي، أطفالاً وشيوخاً، نساءً ورجالاً.

2- التأكيد على مبدأ عدم إفلات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، من العقاب إزاء ما ترتكبه من جرائم وانتهاكات جسيمة بحق الشعب والمقدسات والممتلكات في دولة فلسطين المحتلة، وتحميل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية القانونية الجنائية عن هذه الجرائم التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، والسعي إلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة الدولية الناجزة.

3- مطالبة المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، باتخاذ الإجراءات العاجلة والكفيلة بوقف اقتحامات المسؤولين والمستعمرين الإسرائيليين للمسجد الأقصى المبارك، تحت حماية ورعاية وتشجيع جيش وحكومة الاحتلال، وإلغاء الخطط الإسرائيلية غير القانونية التي تهدف إلى تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى المبارك وتقسيمه زمانياً ومكانياً،

والسماح لليهود بالصلاة داخل أسواره، واعتبار أن هذه السياسات الإسرائيلية العدوانية هي السبب في إشعال العنف والتوتر، وأن تمادي الحكومة الإسرائيلية فيها من شأنه أن يشعل الصراع الديني في المنطقة الذي تتحمل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عنه.

4- دعوة منظمة الأمم المتحدة إلى توفير نظام حماية دولية للشعب الفلسطيني من إرهاب المستعمرين الإسرائيليين والاعتداءات والجرائم الإسرائيلية، وفق القانون الدولي الإنساني والقوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة، والطلب من مجموعة السفراء العرب التنسيق مع مجموعة سفراء منظمة التعاون الإسلامي في الأمم المتحدة والمجموعات الدولية الأخرى وبدء العمل على عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن لمناقشة الحماية الدولية للشعب الفلسطيني واستصدار قرار دولي بهذا الشأن، وإذا تعذر ذلك يتم التوجه إلى الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، لاستصدار قرار ينص على توصيات بتدابير وإجراءات محددة لوقف الاعتداءات الإسرائيلية، وإقرار نظام حماية دولية للشعب الفلسطيني.

5- دعوة الدول الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة إلى تنفيذ إعلان مؤتمرها الذي عقد في جنيف بتاريخ 2014/12/17، والذي تضمن في بنوده ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة هذه الدول إلى تحمل مسؤولياتها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنفاذ هذه الاتفاقية، والطلب من الدول العربية مواصلة التحرك مع أطراف المجتمع الدولي وسويسرا، الدولة الوديعة للاتفاقية، لمتابعة تنفيذ بنود هذا الإعلان، واحترام أحكام مواثيق اتفاقية جنيف الرابعة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

6- دعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم تجاه التحريض على الكراهية والقتل الذي يصدر عن رئيس الحكومة الإسرائيلية والمسؤولين الإسرائيليين، الذين دعوا المستعمرين الإسرائيليين إلى حمل السلاح بشكل دائم والقتال حتى الموت، هذه التصريحات التي أطلقت يد قوات الاحتلال في تنفيذ الإعدام الميداني بحق الفلسطينيين الذين يتظاهرون سلمياً للتعبير عن احتجاجاتهم إزاء الانتهاكات الإسرائيلية، واعتبار أن هذا التحريض هو أساس الجرائم التي ترتكب بحق مواطنين مدنيين عزل.

7- دعوة المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بقرارات الشرعية الدولية وعدم انتهاك القوانين الدولية، وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفي ضوء عدم التزامها المستمر بهذه الاتفاقيات، فإن مجلس الجامعة يجدد دعم قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية،

الداعية إلى إعادة النظر في كل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الفلسطينية مع إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال.

8- الدعوة إلى مواصلة تنفيذ القرار رقم 615 د.ع (26) الصادر عن مجلس الجامعة على مستوى القمة – شرم الشيخ بتاريخ 2015/3/29، بشأن تكليف جمهورية مصر العربية، رئاسة القمة العربية ولجنة مبادرة السلام العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، العضو العربي في مجلس الأمن، ودولة فلسطين، والمملكة المغربية، والأمين العام لجامعة الدول العربية لإجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح وتبني مشروع قرار جديد في مجلس الأمن يؤكد الالتزام بأسس ومبادئ ومرجعيات مبادرة السلام العربية، ويضع جدولاً زمنياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، وإنجاز التسوية النهائية، مع آلية رقابة دولية تضمن التنفيذ الدقيق، واستمرار التشاور بهذا الشأن مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن والمجموعات الإقليمية والدولية.

9- مواصلة تكليف اللجنة الوزارية العربية، المعنية بإنهاء الاحتلال، بإجراء المشاورات والتحرك في الجمعية العامة ومجلس الأمن لاستصدار قرار لوقف الاستيطان وإرهاب المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإجراء المشاورات مع الدول الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، والرفع الفوري لكافة أشكال الحصار الإسرائيلي الجائر على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

10- دعوة المجتمع الدولي إلى وضع المجموعات الاستيطانية الإسرائيلية على قوائم المنظمات الإرهابية، وملاحقة أعضائها أمام المحاكم الدولية.

11- إعادة التأكيد على دعم الجهود الكبيرة التي تقوم بها المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في الدفاع عن المقدسات في القدس الشريف وفي إطار الرعاية الهاشمية التاريخية للمقدسات التي يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين الوصي على المقدسات.

12- الإشادة بالجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس ملك المغرب رئيس لجنة القدس في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وحماية القدس الشريف.

13- دعوة المجتمع الدولي لتنفيذ ما صدر عن تقرير لجنة الأمم المتحدة المستقلة بشأن الحرب على قطاع غزة التي قدمت تقريرها في 2015/6/29 المتعلق بانتهاك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى مجلس حقوق الإنسان، والتي اعتبرت فيها الانتهاكات الإسرائيلية ترقى إلى جرائم الحرب.

14- الطلب من الأمانة العامة مواصلة بحث موضوع الآليات العملية اللازمة للتصدي للسياسات الإسرائيلية التهويدية في مدينة القدس المحتلة، وتنفيذ خطة إنقاذ وحماية المدينة والتي تبنتها الدورات المتعاقبة لمجلس الجامعة العربية على مستوياته كافة.

15- دعوة الدول الأعضاء، والأمين العام للجامعة العربية، إلى مواصلة الجهود والتحرك لدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والدول المؤثرة في المجتمع الدولي، من خلال اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومن خلال وزارات الخارجية والسفراء، لتفعيل الإجراءات اللازمة لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الإنسان والأرض والمقدسات في دولة فلسطين المحتلة، وخاصة المسجد الأقصى المبارك.

16- دعوة المجموعة العربية في جنيف طلب عقد اجتماع لمجلس حقوق الإنسان للنظر في جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ومتابعة تنفيذ التوصيات التي وردت في تقرير لجنة التحقيق المستقلة في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

17- مطالبة الدول الأعضاء بتقديم الدعم السياسي والمالي لأهل القدس، وتمويل الخطة الإستراتيجية الفلسطينية لتنمية القطاعات الحيوية في مدينة القدس المحتلة تنفيذاً لقرارات الدورات المتعاقبة لمجلس الجامعة، الأمر الذي يعمل على تعزيز صمودهم في وجه حملات التهويد التي تستهدف وجودهم وهويتهم في المدينة المقدسة، وتقديم الشكر للدول التي قدمت الدعم لدولة فلسطين وخاصةً المملكة العربية السعودية، والطلب من الدول الأعضاء التي لم تف بالتزاماتها بعد، بسرعة تنفيذ ذلك.

18- تأييد دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة (رئاسة المجلس) لعقد اجتماعٍ طارئ لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري لبحث الانتهاكات والاعتداءات المتواصلة التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وتهويدها للقدس وتدنيسها للمقدسات.

19- الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ القرار وتقديم تقرير إلى المجلس في هذا الشأن وإجراء المشاورات اللازمة لعقد الاجتماع الوزاري الطارئ لمجلس الجامعة في ضوء ما يستجد من تطورات.

20- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات.

(ق: رقم 7985- د.غ.ع.م - 2015/10/13)

2015/10/26

بيان صحفي
صادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية
على مستوى المندوبين الدائمين

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين اجتماعاً تشاورياً يوم الاثنين الموافق 2015/10/26 في مقر الأمانة العامة برئاسة سعادة السفير احمد الجرمن مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة (رئاسة مجلس الجامعة على المستوى الوزاري) وبمشاركة السادة المندوبين الدائمين للدول الأعضاء، وحضور السيد الأمين العام، لمناقشة جملة من القضايا السياسية والتنظيمية وفي مقدمتها خطوات التحرك العربي المقبلة في مواجهة تصاعد حدة الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومتابعة قرارات المجلس بشأن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وجرى في الاجتماع التباحث حول نتائج الاجتماعات والاتصالات التي جرت خلال الفترة الماضية وخاصة ما تم من اجتماعات ومشاورات في الأمم المتحدة، كما جرى التباحث حول موعد الاجتماع الوزاري الطارئ لمجلس الجامعة والذي دعت إليه دولة الإمارات العربية المتحدة لمتابعة بحث هذا الموضوع.

وتم مناقشة التحضيرات الجارية للإعداد لعقد القمة الرابعة للدول العربية مع دول أمريكا الجنوبية المزمع عقدها في الرياض يومي 10 و2015/11/11، وكذلك المنتدى الرابع لرجال الأعمال للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية المزمع عقده على هامش أعمال القمة بالرياض.

كما ناقش المجلس مشروع برنامج العمل الخاص بإطلاق الحوار الاستراتيجي المشترك بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والاجتماع الرابع للسادة المندوبين الدائمين مع نظرائهم في اللجنة السياسية والأمنية بالاتحاد الأوروبي المقرر عقده بتاريخ 2015/11/25 في بروكسل، إضافة إلى موعد عقد الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي – الروسي المزمع عقده في شهر ديسمبر/ كانون أول من عام 2015 بموسكو، وذلك تنفيذاً لقرارات المجلس في هذا الشأن.

توفير الحماية الدولية في أرض دولة فلسطين

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المنعقد في دورته غير العادية بتاريخ 2015/11/9 في الرياض، بالمملكة العربية السعودية،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى قرارات المجلس السابقة في هذا الشأن وآخرها قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع (26) في شرم الشيخ 2015 وقرارات المجلس على المستوى الوزاري،
  - وعلى القرار رقم 7985 الصادر عن مجلس الجامعة على مستوى المندوبين في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2015/10/13،
  - وعلى البيان الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2015/10/26،
- وإذ يعيد التأكيد على خطورة استمرار هذه الجرائم والسياسات والممارسات الإسرائيلية المدانة وخطورة تبعاتها على أمن واستقرار المنطقة برمتها،

يُقـــرر

1- إعادة التأكيد على جميع قرارات المجلس السابقة في هذا الشأن وآخرها قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورتها العادية (26) في مارس/ آذار 2015 بشرم الشيخ وقرارات المجلس على المستوى الوزاري، والقرار رقم 7985 الصادر عن مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2015/10/13.

2- إدانة الإرهاب الرسمي المنظم الذي تمارسه إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، وإرهاب المستوطنين وما يرتكبه جيشها ومستوطنوها من انتهاكات جسيمة وجرائم فظيعة ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من قتل ممنهج واستيطان وتهويد وتطهير عرقي مستمر.

3- التعبير عن الدعم التام للشعب الفلسطيني والوقوف إلى جانبه في صموده ودفاعه المستمر عن أرضه ومقدساته وتصديه لهذه الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية الخطيرة.

4- تحميل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية القانونية والجنائية الكاملة عن هذه الجرائم البشعة مع التأكيد على ضرورة العمل لتقديم مرتكبيها إلى العدالة الدولية الناجزة دون إبطاء،

وضرورة قيام المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن بتحمل مسؤولياته بصورة عاجلة لوقف هذه الانتهاكات والجرائم وفق قواعد القانون الدولي الإنساني وأحكام اتفاقيات جنيف، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

5- إعادة التأكيد على الرفض القاطع لجميع السياسات والبرامج والخطط الإسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف ضم المدينة المقدسة وتشويه هويتها العربية، وتغيير تركيبتها السكانية، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، ودعوة المجتمع الدولي إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية في هذا الشأن واتخاذ إجراءات فورية وحازمة لإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بوقف وإلغاء هذه الإجراءات كافة التي تمس بأمن واستقرار المنطقة وتقوض عملية السلام.

6- إعادة التأكيد على عدم شرعية وقانونية المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، ومطالبة المجتمع الدولي خاصةً مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات العاجلة الكفيلة بوقف الاستيطان.

7- تكليف اللجنة الوزارية العربية المصغرة التي شكلتها قمة شرم الشيخ 2015 بمواصلة جهودها واتصالاتها مع الهيئات الدولية المعنية لحشد التأييد الدولي لاستصدار قرار من مجلس الأمن يؤكد على أسس ومرجعيات تحقيق السلام التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية (2002) لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين، وذلك وفق إطار زمني محدد يفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967.

8- تكليف اللجنة الوزارية العربية المصغرة بإجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة مع الأمين العام للأمم المتحدة لإعداد نظام حماية دولي خاص في دولة فلسطين المحتلة في إطار الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة حول السوابق في هذا الخصوص ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

9- مطالبة مجلس الأمن بإصدار قرار بشأن توفير الحماية الدولية وإنفاذ قراراته ذات الصلة لاسيما القرار (904) لعام 1994 والقرار(605) لعام 1987 القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية وضرورة توفير الحماية الدولية بالأراضي الفلسطينية بما فيها القدس لوقف انتهاكات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) الجسيمة والتي تشكل إخلالاً وتهديداً للسلم والأمن الدوليين، وذلك بصورة فورية.

10- مواصلة التحرك العربي على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف لطرح موضوع توفير نظام حماية دولي لأراضي دولة فلسطين المحتلة في دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة طبقاً لقرار الاتحاد من أجل السلام.

11- العمل من اجل انعقاد لجنة تصفية الاستعمار ولجنة مكافحة التمييز العنصري (الابارتيد) بالجمعية العامة لممارسة دورها ومسؤولياتها إزاء الاحتلال الإسرائيلي وسياسات وممارسات الفصل العنصري التي تنتهجها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال).

12- دعوة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف الأربع لتحمل مسؤولياتها في وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لعقد مؤتمر جديد يفضي إلى وضع نظام الحماية الدولي، ودعوة مجلس حقوق الإنسان لممارسة اختصاصه في هذا السياق.

13- استمرار دعم قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الداعية إلى إعادة النظر في كل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الفلسطينية مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، بما يضمن إجبارها على احترام الاتفاقيات الموقعة، واحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، تلك القرارات التي أكد عليها فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، في خطابه الأخير أمام الدورة 70 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

14- دعوة الشعب الفلسطيني بكل فئاته إلى توحيد صفوفه من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء الانتخابات العامة وذلك لمواجهة الخطر الكبير المحدق به جراء المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى ضرب وحدته، ويعبر المجلس عن دعمه للقيادة الفلسطينية في موقفها المطالب بحل سياسي عادل على أساس تحقيق استقلال دولة فلسطين ذات السيادة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشرقية.

15- تشكيل فريق من خبراء القانون برئاسة السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية لدراسة البدائل وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لدعم الجهود والتحركات العربية والفلسطينية بهذا الشأن.

16- التوجه إلى الرأي العام الدولي عبر وسائل الإعلام المختلفة لشرح الموقف العربي الداعي إلى ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

17- الطلب من الأمين العام متابعة هذه الجهود وتقديم التقرير والإحاطة اللازمة للمجلس في ضوء التطورات والمستجدات بهذا الشأن.

18- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات.

(ق: رقم 7986- د.غ.ع - 2015/11/9)

متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى قراراته السابقة في هذا الشأن وآخرها القرارين رقم 7855 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9 و7921 د.ع (144) بتاريخ 2015/9/13، والبيانات الصادرة عن لجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري وآخرها البيان الصادر بتاريخ 2016/1/10،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وبعد استماعه إلى مداخلات الأمين العام ووزراء الخارجية،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين.

2- التأكيد على أن السلام العادل والشامل هو خيار استراتيجي، وأن شرط تحقيقه هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة، وإطلاق سراح جميع الأسرى من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وقرارات القمم العربية المتعاقبة.

3- التأكيد مجدداً على سيادة دولة فلسطين على كافة الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار.

4- تقديم كل الدعم والتضامن للشعب الفلسطيني المناضل، الذي يتصدى بعزيمة وإصرار لكافة أشكال الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية اليومية على أرضه ومقدساته وممتلكاته.

5- تحذير إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من التمادي في استفزاز مشاعر العرب والمسلمين حول العالم، من خلال التصعيد الخطير لسياساتها وخطواتها غير القانونية التي تهدف إلى تهويد وتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً، ويعتبر المجلس أن أي قوانين ترمي إلى إقرار مثل هذه الأعمال لاغية وباطلة، ويحذر من أن هذه المخططات من شأنها أن تشعل صراعاً دينياً في المنطقة، تتحمل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية الكاملة عنه.

6- إدانة كافة الجرائم التي ترتكبها حكومة الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ودعوة المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن المسؤول عن السلم والأمن الدوليين، إلى تحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية المباشرة عن جرائم وإرهاب حكومة الاحتلال والمستوطنين ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل وممتلكاته، والمطالبة بتطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على الأرض الفلسطينية، وإحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

7- الترحيب بالمبادرة الفرنسية للدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام، ودعم هذا الجهد الفرنسي الذي يساهم في تعزيز السلام والأمن في المنطقة. والتأكيد على التحضير الجيد لمثل هذا المؤتمر، وقيامه على أسس مرجعيات عملية السلام والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، وخروج هذا المؤتمر بآلية دولية فعالة تضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين المحتلة عام 1967، وفق إطار زمني محدد.

8- الدعوة إلى مواصلة الجهود العربية التي أقرتها القمة العربية (26) قرار رقم 615، بشأن إجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح وتبني مشروع قرار في مجلس الأمن يؤكد الالتزام بأسس ومبادئ ومرجعيات مبادرة السلام العربية ومبدأ حل الدولتين، ويضع جدولاً زمنياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، وإنجاز التسوية النهائية، مع آلية رقابة دولية تضمن التنفيذ الدقيق، واستمرار التشاور بهذا الشأن مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن والمجموعات الإقليمية والدولية.

9- تكليف اللجنة الوزارية العربية المصغرة بشأن إنهاء الاحتلال ببذل الجهود اللازمة لطرح وتبني مشروع قرار جديد في مجلس الأمن يُدين الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في أرض دولة فلسطين المحتلة.

10- الإشادة بالكلمة الهامة التي ألقاها فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية أمام مجلس جامعة الدول العربية، بتاريخ 2016/1/21، والتي أكد فيها دعم بلاده الحازم لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وأكد فيها على عدم تهميش القضية الفلسطينية، وعلى رفع الظلم التاريخي عن الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقوقه كأساس لتهدئة ووقف الصراع في المنطقة.

11- الإشادة بالمواقف الدولية والأوروبية التي تنتقد بوضوح الاحتلال الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وأثرها السلبي على السلام والأمن في المنطقة، ومن بين هذه المواقف تصريحات وزيرة خارجية مملكة السويد، والأمين العام للأمم المتحدة.

12- دعوة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعقد مؤتمر جديد يفضي إلى وضع نظام الحماية الدولي، استكمالاً لمؤتمر الدول الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة الذي عقد في جنيف بتاريخ 2014/12/17.

13- مطالبة مجلس الأمن بإصدار قرار بشأن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإنفاذ قراراته ذات الصلة لاسيما القرار (904) لعام 1994 والقرار(605) لعام 1987 القاضية بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية وضرورة توفير الحماية الدولية بالأراضي الفلسطينية بما فيها القدس.

14- مواصلة التحرك العربي على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف لطرح موضوع توفير نظام حماية دولي لأراضي دولة فلسطين المحتلة في دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة طبقاً لقرار الاتحاد من أجل السلام.

15- دعوة الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي للتنسيق والتشاور مع الأطراف الدولية لدعم طلب القيادة الفلسطينية بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. والعمل مع المجتمع الدولي على استصدار قرار دولي يقضي بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني إزاء الإجراءات والانتهاكات غير القانونية للاحتلال الإسرائيلي وإرهاب جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.

16- استمرار تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتشاور والتنسيق مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ ما يراه من إجراءات مناسبة تكفل رصد وتوثيق الانتهاكات والاعتداءات والجرائم الإسرائيلية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني تمهيداً

لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، والدعوة إلى الاستمرار في عقد اجتماعات للخبراء العرب في القانون الدولي لوضع آليات مناسبة لتنفيذ ذلك.

17- التأكيد على دعم انضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية، بصفة ذلك حق أصيل لدولة فلسطين.

18- حث المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على استكمال مراحل التحقيق في الملفات المرفوعة إلى المحكمة من طرف دولة فلسطين.

19- التأكيد مجدداً على الرفض المطلق والقاطع للاعتراف بإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) كدولة يهودية، وإدانة كافة الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تسعى إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والجغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتحذير من خطورة هذا التوجه العنصري وعواقبه الخطيرة على الشعب الفلسطيني والمنطقة، باعتباره يتناقض مع كافة مرجعيات السلام، وروح مبادرة السلام العربية.

20- رفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، أو أي تجزئة للأرض الفلسطينية، والتأكيد على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى فصل قطاع غزة عن باقي أرض دولة فلسطين، والتحذير من تمادي أي طرف مع هذه المخططات.

21- استمرار دعم قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الداعية إلى إعادة النظر في كل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الفلسطينية مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، بما يضمن إجبارها على احترام الاتفاقيات الموقعة، واحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

22- التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية، والتأكيد على الالتزام بوحدة التمثيل الفلسطيني من اجل الحفاظ على مكتسبات وحقوق الشعب الفلسطيني، والتأكيد على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تشكل الضمانة الحقيقية للحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية.

23- حث كافة الفصائل الفلسطينية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، قادرة على مواجهة التحديات وممارسة مهامها على الأرض، وعلى الذهاب إلى انتخابات عامة وفق الاتفاقات المعقودة بين الفصائل.

24- التحذير من أن الاستمرار في المشروع الاستيطاني غير القانوني المُسمى (E1)، واكتمال بُنيته التحتية، والنوايا والمخططات الإسرائيلية للبناء فيه تدريجياً، ما هي إلا

استكمال للسياسة الممنهجة لتهويد مدينة القدس الشرقية، وعزلها عن محيطها، وتقسيم الضفة الغربية إلى جزئين منفصلين، الأمر الذي يقضي تماماً على مبدأ حل الدولتين.

25- التأكيد على استمرار قيام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بكافة مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين دون أي تقليص في خدماتها. ودعوة الدول الأعضاء والجهات المانحة لمساندة الأونروا ودعم موازنتها، والاستجابة للنداء الذي أطلقته الأونروا لجمع مبلغ 817 مليون دولار.

26- دعم صمود فلسطينيي الداخل عام 1948 في أرضهم ودفاعهم عن حقوقهم في وجه السياسات والتشريعات التحريضية والعنصرية المدانة، التي تقودها الحكومة الإسرائيلية ضدهم، والدعوة إلى اعتماد يوم 30 يناير/ كانون ثاني من كل عام، يوماً عالمياً للتضامن مع أهل الداخل الفلسطيني عام 1948.

27- الدعوة إلى استمرار العمل العربي والإسلامي المشترك على مستوى الحكومات والبرلمانات والاتحادات لتوسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، ودعوة الدول التي لم تعترف بها بعد للقيام بذلك. وتوجيه الشكر لكل الدول والبرلمانات التي اعترفت بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

28- التأكيد على أن أي استئناف لمفاوضات مقبلة بشان حل الصراع العربي – الإسرائيلي يجب أن يقوم على الالتزام بمرجعية واضحة، وجدول زمني محدد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين بما فيها القدس الشرقية، وضمانات دولية لتنفيذ ذلك.

29- التأكيد على الإدانة والتصدي لأي سياسات أو مواقف صادرة عن دول أو مؤسسات أو شركات، تتعارض مع القانون الدولي وتقوض مبدأ حل الدولتين وتدعم الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، ومطالبتها بإعادة النظر في مواقفها المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني، والتأكيد على ضرورة وضع آليات للرد على مثل هذه السياسات والمواقف.

30- استمرار تكليف المجموعة العربية في جنيف بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية المختلفة للتصويت لصالح قرارات فلسطين في مجلس حقوق الإنسان، ومتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق المستقلة.

31- استمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة:

- متابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ولوقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية.
- متابعة استصدار قرار ملزم من مجلس الأمن يدين مخططات إسرائيل الاستعمارية التوسعية، وإرهاب المستوطنين، ويقضي بوقف جميع أشكال النشاط الاستيطاني.

- حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، وكافة التحركات الأخرى التي تسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وكافة الأراضي العربية المحتلة.
- متابعة قبول طلب دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- مطالبة الأمم المتحدة متابعة توثيق حقوق وأملاك اللاجئين في ارض فلسطين التاريخية للحفاظ عليها وتحديثها، بما في ذلك سجلات الأراضي لضمان حل عادل لمحنة اللاجئين وفقاً للقرار 194 (د-3).
- مطالبة الأمم المتحدة بالقيام بتحمل مسؤولياتها واتخاذ الإجراءات اللازمة وفق آلية مناسبة للتطبيق لمنع التصرف بأملاك اللاجئين الفلسطينيين في أراضي فلسطين عام 1948، باعتبارها لاغيه وباطلة وغير قانونية.

(ق: رقم 7992 - د.ع (145) - ج 2 - 2016/3/11)

التحركات الدبلوماسية القادمة بشأن القضية الفلسطينية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المنعقد في دورته غير العادية بتاريخ 28 مايو/ أيار 2016، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة مملكة البحرين، وبعد استماعه للعرض الذي قدمه فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، حول آخر الأوضاع والمستجدات في القضية الفلسطينية،

- وبعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن، وآخرها قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري أرقام 7992 و7993 و7994 و7995 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11، وقراره رقم 7986 في دورة غير عادية على المستوى الوزاري (2015/11/9)، وعلى بيانات المجلس في هذا الشأن خاصةً البيان رقم 181 د.ع (141) بتاريخ 2014/3/9،
- واستناداً إلى قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة وآخرها قرارات قمة شرم الشيخ 2015 أرقام 614 و615 و616 و617 و618 بتاريخ 2015/3/29،
- وإذ يؤكد على أهمية تقديم كل الدعم للشعب الفلسطيني المناضل، وتأكيد التضامن معه والوقوف إلى جانبه في تصديه بعزيمة وإصرار لكافة أشكال المخططات والاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية اليومية على أرضه ومقدساته وممتلكاته،

يُقـــرر

1- التأكيد على خيار تحقيق السلام العادل والشامل بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وقرارات القمة العربية.

2- تحميل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن تقويض عملية السلام وإفشال المفاوضات بسبب استمرارها بالاستيطان وبممارساتها غير القانونية ورفضها الالتزام بمرجعيات عملية السلام، والتأكيد على وجوب التزام أي عملية مفاوضات

مستقبلية بالمرجعيات المتمثلة بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية كما قُدمت عام 2002 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق حل الدولتين وضمن إطار زمني محدد متفق عليه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتأكيد على أن قضايا الحل النهائي للصراع العربي الإسرائيلي هي الحدود واللاجئين والقدس والاستيطان والأسرى والأمن والمياه.

3- دعم المبادرة الفرنسية، وكافة الجهود العربية والدولية، لتوسيع المشاركة الدولية لحل القضية الفلسطينية، بدءاً بعقد الاجتماع الوزاري الدولي في باريس يوم 2016/6/3، والإسراع بعقد المؤتمر الدولي للسلام، وخلق آلية متعددة الأطراف بهدف العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة، بعاصمتها القدس الشرقية، على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، وذلك وفق المرجعيات الدولية والقانونية، بما فيها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية لعام (2002)، ووضع جدول زمني للمفاوضات ولتنفيذ ما يُتفق عليه، ضمن إطار آلية متابعة دولية جديدة.

4- التأكيد على عدم قبول الحلول الانتقالية، ومشروع الدولة ذات الحدود المؤقتة، والرفض المطلق للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ورفض تكريس نظام الفصل العنصري الإسرائيلي (الأبارتايد) القائم حالياً.

5- إعادة التأكيد على الرفض القاطع لجميع السياسات والبرامج والخطط الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف ضم مدينة القدس الشرقية المحتلة، وتشويه هويتها العربية وتركيبتها السكانية، والمساس بمقدساتها، وعزلها عن محيطها الفلسطيني.

6- دعوة المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بقرارات الشرعية الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، وعدم انتهاك القوانين الدولية، ورفع حصارها الجائر وغير الشرعي عن قطاع غزة، وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية والثنائية، وفي هذا الإطار، فإن مجلس الجامعة يجدد دعم قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الداعية إلى إعادة النظر في كل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الفلسطينية مع إسرائيل.

7- دعوة المجتمع الدولي إلى تجريم الاستيطان ووضع التنظيمات الاستيطانية الإسرائيلية على قوائم المنظمات الإرهابية، وملاحقة أعضائها أمام المحاكم الدولية.

8- مواصلة تكليف اللجنة الوزارية العربية، المعنية بإنهاء الاحتلال، بإجراء المشاورات والتحرك في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، لاستصدار قرار بوقف

الاستيطان الإسرائيلي وإرهاب المستوطنين في أرض دولة فلسطين المحتلـــة، وإعـــادة التأكيد على بطلان وعدم قانونية وعدم شرعية الاستيطان.

9- مواصلة تكليف اللجنة الوزارية العربية بإجراء الاتصالات والمشاورات مـــع مجلـــس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، لإعداد نظام حماية دولية للشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته.

(ق: رقم 8043 – د.غ.ع – 2016/5/28)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:

متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،**
  - **وعلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري السابقة في هذا الشأن وآخرها القرار رقم 7992 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11، والقرار رقم 8043 د.غ.ع بتاريخ 2016/5/28،**
  - **وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري بتاريخ 2016/7/23 الذي عُقد بنواكشوط،**
- **واستناداً إلى كافة قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة وآخرها قرار قمة شرم الشيخ رقم 614 د.ع (26) بتاريخ 2015/3/29،**

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين.

2- التأكيد على أن السلام العادل والشامل هو خيار استراتيجي، وأن شرط تحقيقه هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة، وإطلاق سراح جميع الأسرى من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وقرارات القمم العربية المتعاقبة.

3- التأكيد مجدداً على سيادة دولة فلسطين على كافة الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار.

4- تقديم كل الدعم والتضامن للشعب الفلسطيني المناضل، الذي يتصدى بعزيمة وإصرار لكافة أشكال الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية اليومية على أرضه ومقدساته وممتلكاته.

5- تحذير إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من التمادي في استفزاز مشاعر العرب والمسلمين حول العالم، من خلال التصعيد الخطير لسياساتها وخطواتها غير القانونية التي تهدف إلى تهويد وتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً، ويعتبر المجلس أن أي قوانين ترمي إلى إقرار مثل هذه الأعمال لاغية وباطلة؛ ويحذر من أن هذه المخططات من شأنها أن تشعل صراعاً دينياً في المنطقة، تتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عنه.

6- إدانة كافة الجرائم التي ترتكبها حكومة الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ودعوة المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن المسؤول عن السلم والأمن الدوليين، إلى تحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية المباشرة عن جرائم وإرهاب حكومة الاحتلال والمستوطنين ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل وممتلكاته، والمطالبة بتطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على الأرض الفلسطينية، وإحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

7- الترحيب بالجهود الدولية والعربية الهادفة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة المبادرة الفرنسية، التي تم

في إطارها عقد اجتماع وزاري دولي في باريس، يوم 2016/6/3، صدر عنه بيان مشترك أكد على إنهاء كامل الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967، وحل جميع قضايا الوضع الدائم على أساس قرارات مجلس الأمن، وخاصة قراري 242 (1967) و338 (1973)، وأهمية تنفيذ مبادرة السلام العربية. والتأكيد على متابعة المبادرة الفرنسية من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام قبل نهاية العام 2016، وخروج هذا المؤتمر بآلية دولية متعددة الأطراف تعمل على إنهاء كامل الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين والأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، وفق أطر زمنية محددة للاتفاق والتنفيذ. وفي هذا السياق التنويه بترحيب الاتحاد الأوروبي بالمبادرة الفرنسية ودعمه لها، وكذلك دعم الجهود المصرية الأخيرة لدفع عملية السلام.

8- دعوة أعضاء اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط، إلى مراجعة موقفها وإعادة النظر في تقريرها الصادر يوم 2016/7/1، والذي ينحاز في كثير من مضامينه إلى الرواية والمواقف الإسرائيلية، ويساوي بين سلطة الاحتلال والشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال. ودعوة اللجنة الرباعية إلى الالتزام بمرجعيات عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، والعمل على أساسها لحل الصراع بدلاً من إدارته، ودعم عقد مؤتمر دولي للسلام وفق المبادرة الفرنسية، بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ضمن إطار زمني محدد وآلية دولية متعددة الأطراف لمواكبة إنجاز ذلك.

9- دعوة المجموعة العربية في الأمم المتحدة، وجمهورية مصر العربية الشقيقة، العضو العربي في مجلس الأمن، إلى مواصلة التحرك والعمل مع المجموعات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء في مجلس الأمن،

من أجل عدم تأييد مجلس الأمن لتقرير اللجنة الرباعية الأخير.

10- الدعوة إلى مواصلة الجهود العربية التي أقرتها قمة شرم الشيخ د.ع (26) بموجب القرار رقم 615 بتاريخ 2015/3/29، بشأن إجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح وتبني مشروع قرار في مجلس الأمن يؤكد الالتزام بأسس ومبادئ ومرجعيات مبادرة السلام العربية وحل الدولتين، ويضع جدولاً زمنياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، وإنجاز التسوية النهائية، مع آلية رقابة دولية تضمن التنفيذ الدقيق، واستمرار التشاور بهذا الشأن مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن والمجموعات الإقليمية والدولية.

11- تكليف اللجنة الوزارية العربية المصغرة بشأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين بالعمل على طرح وتبني مشروع قرار جديد في مجلس الأمن يُدين الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في أرض دولة فلسطين المحتلة.

12- دعوة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعقد مؤتمر جديد يفضي إلى وضع نظام الحماية الدولي، استكمالاً لمؤتمر الدول الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة الذي عقد في جنيف بتاريخ 2014/12/17.

13- مطالبة مجلس الأمن بإصدار قرار بشأن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإنفاذ قراراته ذات الصلة

لاسيما القرار (904) لعام 1994 والقرار(605) لعام 1987 القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية وضرورة توفير الحماية الدولية بالأراضي الفلسطينية بما فيها القدس.

14- مواصلة التحرك العربي على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف لطرح موضوع توفير نظام حماية دولي لأراضي دولة فلسطين المحتلة في دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة طبقاً لقرار الاتحاد من أجل السلام.

15- دعوة الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي للتنسيق والتشاور مع الأطراف الدولية لدعم طلب القيادة الفلسطينية بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. والعمل مع المجتمع الدولي على استصدار قرار دولي يقضي بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني إزاء الإجراءات والانتهاكات غير القانونية للاحتلال الإسرائيلي وإرهاب جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.

16- استنكار ترشيح وانتخاب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لرئاسة اللجنة القانونية (السادسة) للجمعية العامة للأمم المتحدة، على اعتبار أن إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) غير مؤهلة لتولي مثل هذا المنصب خاصة وأنها تمتلك سجلاً أسوداً مليئاً بانتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وقرارات الأمم المتحدة، وارتكاب جرائم يومية بحق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته.

17- استمرار تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتشاور والتنسيق مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ ما يراه من إجراءات مناسبة تكفل رصد وتوثيق الانتهاكات والاعتداءات والجرائم

الإسرائيلية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، والدعوة إلى الاستمرار في عقد اجتماعات للخبراء العرب في القانون الدولي لوضع آليات مناسبة لتنفيذ ذلك.

18- التأكيد على دعم انضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية، بصفة ذلك حق أصيل لدولة فلسطين، ودعم طلب دولة فلسطين الانضمام إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

19- حث المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على استكمال مراحل التحقيق في الملفات المرفوعة إلى المحكمة من طرف دولة فلسطين.

20- التأكيد مجدداً على الرفض المطلق والقاطع للاعتراف بإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) كدولة يهودية، وإدانة كافة الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تسعى إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والجغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتحذير من خطورة هذا التوجه العنصري وعواقبه الخطيرة على الشعب الفلسطيني والمنطقة، باعتباره يتناقض مع كافة مرجعيات السلام، وروح مبادرة السلام العربية.

21- رفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، أو أي تجزئة للأرض الفلسطينية، والتأكيد على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى فصل قطاع غزة عن باقي أرض دولة فلسطين، والتحذير من تمادي أي طرف مع هذه المخططات.

22- استمرار دعم قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الداعية إلى إعادة النظر في كل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الفلسطينية مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، بما يضمن إجبارها

على احترام الاتفاقيات الموقعة، واحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

23- التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية، والتأكيد على الالتزام بوحدة التمثيل الفلسطيني من اجل الحفاظ على مكتسبات وحقوق الشعب الفلسطيني، والتأكيد على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تشكل الضمانة الحقيقية للحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية.

24- حث كافة الفصائل الفلسطينية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، قادرة على مواجهة التحديات وممارسة مهامها على الأرض، وعلى الذهاب إلى انتخابات عامة وفق الاتفاقات المعقودة بين الفصائل.

25- إدانة سياسة الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين في دولة فلسطين المحتلة، مما يعني ضمها وسعيها إلى التوسع في ضم المناطق (ج) التي تشكل نحو 60% من أراضي الضفة الغربية المحتلة، والتحذير من أن الاستمرار في المشروع الاستيطاني غير القانوني المُسمى (E1)، واكتمال بُنيته التحتية، والنوايا والمخططات الإسرائيلية للبناء فيه تدريجياً، ما هي إلا استكمال للسياسة الممنهجة لتهويد مدينة القدس الشرقية، وعزلها عن محيطها، وتقسيم الضفة الغربية إلى جزئين منفصلين، الأمر الذي يقضي تماماً على حل الدولتين.

26- التأكيد على استمرار قيام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بكافة مسؤولياتها

تجاه اللاجئين الفلسطينيين دون أي تقليص في خدماتها. ودعوة الدول الأعضاء والجهات المانحة لمساندة الأونروا ودعم موازنتها.

27- دعم صمود فلسطينيي الداخل عام 1948 في أرضهم ودفاعهم عن حقوقهم في وجه السياسات والتشريعات التحريضية والعنصرية المدانة، التي تقودها الحكومة الإسرائيلية ضدهم، والدعوة إلى اعتماد يوم 30 يناير/ كانون ثاني من كل عام، يوماً عالمياً للتضامن مع أهل الداخل الفلسطيني عام 1948.

28- الدعوة إلى استمرار العمل العربي والإسلامي المشترك على مستوى الحكومات والبرلمانات والاتحادات لتوسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، ودعوة الدول التي لم تعترف بها بعد للقيام بذلك. وتوجيه الشكر لكل الدول والبرلمانات التي اعترفت بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

29- التأكيد على أن أي استئناف لمفاوضات مقبلة بشأن حل الصراع العربي – الإسرائيلي يجب أن يقوم على الالتزام بمرجعية واضحة، وجدول زمني محدد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين بما فيها القدس الشرقية، وضمانات دولية لتنفيذ ذلك.

30- التأكيد على الإدانة والتصدي لأي سياسات أو مواقف صادرة عن دول أو مؤسسات أو شركات، تتعارض مع القانون الدولي وتقوض حل الدولتين وتدعم الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، ومطالبتها بإعادة النظر في مواقفها المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني، والتأكيد على ضرورة وضع آليات للرد على مثل هذه السياسات والمواقف.

31- استمرار تكليف المجموعة العربية في جنيف بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية المختلفة للتصويت

لصالح قرارات فلسطين في مجلس حقوق الإنسان، ومتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق المستقلة.

32- الإشادة بجهود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لاعتبار عام 2017 "العام العالمي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين بما فيها القدس الشرقية"، ودعوة الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى العمل على تبني الأمم المتحدة لهذه المبادرة.

33- استمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة:

- متابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ولوقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية.
- متابعة استصدار قرار ملزم من مجلس الأمن يدين مخططات إسرائيل الاستعمارية التوسعية، وإرهاب المستوطنين، ويقضي بوقف جميع أشكال النشاط الاستيطاني.
- حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، وكافة التحركات الأخرى التي تسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وكافة الأراضي العربية المحتلة.
- متابعة قبول طلب دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- مطالبة الأمم المتحدة متابعة توثيق حقوق وأملاك اللاجئين في ارض فلسطين التاريخية للحفاظ عليها وتحديثها، بما في ذلك سجلات الأراضي لضمان حل عادل لمحنة اللاجئين وفقاً للقرار 194 (د-3).

- **مطالبة الأمم المتحدة بالقيام بتحمل مسؤولياتها واتخاذ الإجراءات اللازمة وفق آلية مناسبة للتطبيق لمنع التصرف بأملاك اللاجئين الفلسطينيين في أراضي فلسطين عام 1948، باعتبارها لاغيه وباطلة وغير قانونية.**

(ق.ق: 641 د.ع (27) – 2016/7/25)

– تتحفظ جمهورية السودان حول كل ما ورد بشأن "المحكمة الجنائية الدولية" في هذا القرار، وقدمت للأمانة العامة مذكرة تفسيرية في هذا الشأن، عُممت على المندوبيات الدائمة بموجب مذكرة الأمانة العامة (أمانة شؤون مجلس الجامعة) رقم 5/3999 بتاريخ 2016/7/27.

متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2016/9/8،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين.

2- التأكيد على أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي، وأن شرط تحقيقه هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة، وإطلاق سراح جميع الأسرى من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وقرارات القمم العربية المتعاقبة.

3- التأكيد مجدداً على سيادة دولة فلسطين على كافة الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار.

4- تقديم كل الدعم والتضامن للشعب الفلسطيني المناضل، الذي يتصدى بعزيمة وإصرار لكافة أشكال الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية اليومية على أرضه ومقدساته وممتلكاته.

5- تحذير إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من التمادي في استفزاز مشاعر العرب والمسلمين حول العالم، من خلال التصعيد الخطير لسياساتها وخطواتها غير القانونية التي تهدف إلى تهويد وتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً، ويعتبر المجلس أن أي قوانين ترمي إلى إقرار مثل هذه الأعمال لاغية وباطلة؛ ويحذر من أن هذه المخططات من شأنها أن تشعل صراعاً دينياً في المنطقة، تتحمل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية الكاملة عنه.

6- إدانة كافة الجرائم التي ترتكبها حكومة الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ودعوة المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن المسؤول عن السلم والأمن الدوليين، إلى تحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية المباشرة عن جرائم وإرهاب حكومة الاحتلال والمستوطنين ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل وممتلكاته، والمطالبة بتطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على الأرض الفلسطينية، وإحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

7- الترحيب بالجهود الدولية والعربية الهادفة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة المبادرة الفرنسية، التي تم في إطارها عقد اجتماع وزاري دولي في باريس، بتاريخ 2016/6/3، صدر عنه بيان مشترك أكد على إنهاء كامل الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967، وحل جميع قضايا الوضع الدائم على أساس قرارات مجلس الأمن، وخاصة قراري 242 (1967) و338 (1973)، وأهمية تنفيذ مبادرة السلام العربية. والتأكيد على متابعة المبادرة الفرنسية من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام قبل نهاية العام 2016، وخروج هذا المؤتمر بآلية دولية متعددة الأطراف تعمل على إنهاء كامل الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين والأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، وفق أطر زمنية محددة للاتفاق والتنفيذ. وفي هذا السياق التنويه بترحيب الاتحاد الأوروبي بالمبادرة الفرنسية ودعمه لها. وكذلك دعم الجهود المصرية الأخيرة لدفع عملية السلام.

8- الدعوة إلى مواصلة الجهود العربية التي أقرتها قمة شرم الشيخ د.ع (26) بموجب القرار رقم 615 بتاريخ 2015/3/29، بشأن إجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح وتبني مشروع قرار في مجلس الأمن يؤكد الالتزام بأسس ومبادئ ومرجعيات مبادرة السلام العربية وحل الدولتين، ويضع جدولاً زمنياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، وإنجاز التسوية النهائية، مع آلية رقابة دولية تضمن التنفيذ الدقيق، واستمرار التشاور بهذا الشأن مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن والمجموعات الإقليمية والدولية.

9- دعوة مجلس الأمن لإصدار قرار لتجديد رفض وإدانة سياسة الاستيطان الإسرائيلي في أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967، واعتبارها عقبة أساسية في طريق السلام وحل الدولتين، وإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بوقف وإنهاء هذه السياسة الاستعمارية غير القانونية، الممنهجة والمتصاعدة، وتكليف اللجنة الوزارية العربية المصغرة بشأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، بالتنسيق عربياً ودولياً لطرح وتبني مشروع قرار في هذا الشأن يصدر عن مجلس الأمن.

10- دعوة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعقد مؤتمر جديد يفضي إلى وضع نظام الحماية الدولي، استكمالاً لمؤتمر الدول الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة الذي عقد في جنيف بتاريخ 2014/12/17.

11- مطالبة مجلس الأمن بإصدار قرار بشأن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإنفاذ قراراته ذات الصلة لاسيما القرار (904) لعام 1994 والقرار(605) لعام 1987 القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية وضرورة توفير الحماية الدولية بالأراضي الفلسطينية بما فيها القدس.

12- دعوة الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي للتنسيق والتشاور مع الأطراف الدولية لدعم طلب القيادة الفلسطينية بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. والعمل مع المجتمع الدولي على استصدار قرار دولي يقضي بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

13- استمرار تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتشاور والتنسيق مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ ما يراه من إجراءات مناسبة تكفل رصد وتوثيق الانتهاكات والاعتداءات والجرائم الإسرائيلية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، والدعوة إلى الاستمرار في عقد اجتماعات للخبراء العرب في القانون الدولي لوضع آليات مناسبة لتنفيذ ذلك.

14- التأكيد على دعم انضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية، بصفة ذلك حق أصيل لها، ودعم طلب دولة فلسطين الانضمام إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

15- حث المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على استكمال مراحل التحقيق في الملفات المرفوعة إلى المحكمة من طرف دولة فلسطين.

16- التأكيد مجدداً على الرفض القاطع للاعتراف بإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) كدولة يهودية.

17- رفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، أو أي تجزئة للأرض الفلسطينية، والتأكيد على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى فصل قطاع غزة عن باقي أرض دولة فلسطين، والتحذير من تماهي أي طرف مع هذه المخططات.

18- استمرار دعم قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الداعية إلى إعادة النظر في كل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الفلسطينية مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، بما يضمن إجبارها على احترام الاتفاقيات الموقعة، واحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

19- التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والتأكيد على الالتزام بوحدة التمثيل الفلسطيني من اجل الحفاظ على مكتسبات وحقوق الشعب الفلسطيني، والتأكيد على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تشكل الضمانة الحقيقية للحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية. وحث كافة الفصائل الفلسطينية على الذهاب إلى انتخابات عامة وفق الاتفاقات المعقودة بينها.

20- إدانة سياسة الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين في دولة فلسطين المحتلة، مما يعني ضمها وسعيها إلى التوسع في ضم المناطق (ج) التي تشكل نحو 60% من أراضي الضفة الغربية المحتلة، والتحذير من أن الاستمرار في المشروع الاستيطاني غير القانوني المُسمى (E1)، واكتمال بُنيته التحتية، والنوايا والمخططات الإسرائيلية للبناء فيه تدريجياً، ما هي إلا استكمال للسياسة الممنهجة لتهويد مدينة القدس الشرقية، وتغيير تركيبتها الديمغرافية، وعزلها عن محيطها، وتقسيم الضفة الغربية إلى جزئين منفصلين، الأمر الذي يقضي تماماً على حل الدولتين.

21- التأكيد على استمرار قيام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بكافة مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين دون أي تقليص في خدماتها. ودعوة الدول الأعضاء والجهات المانحة لمساندة الأونروا ودعم موازنتها.

22- دعم صمود فلسطينيي الداخل عام 1948 في أرضهم ودفاعهم عن حقوقهم في وجه السياسات والتشريعات التحريضية والعنصرية المدانة، التي تقودها الحكومة الإسرائيلية

ضدهم، والدعوة إلى اعتماد يوم 30 يناير/ كانون ثاني من كل عام، يوماً عالمياً للتضامن مع أهل الداخل الفلسطيني عام 1948.

23- الدعوة إلى استمرار العمل العربي والإسلامي المشترك على مستوى الحكومات والبرلمانات والاتحادات لتوسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، ودعوة الدول التي لم تعترف بها بعد للقيام بذلك.

24- التأكيد على الإدانة والتصدي لأي سياسات أو مواقف صادرة عن دول أو مؤسسات أو شركات، تتعارض مع القانون الدولي وتقوض حل الدولتين وتدعم الاحتلال الإسرائيلي، والتأكيد على ضرورة وضع آليات للرد على مثل هذه السياسات والمواقف.

25- تشكيل لجنة قانونية استشارية في إطار جامعة الدول العربية لتقديم المشورة حول رفع قضايا أمام المحاكم الدولية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته، وكذلك بشأن المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، بما فيها "وعد بلفور" عام 1917، وتقديم مقترحات عملية في هذا الشأن.

26- استمرار تكليف المجموعة العربية في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، والمجموعة العربية في اليونسكو، بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية المختلفة للتصويت لصالح قرارات فلسطين في هذه المحافل الدولية، ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عنها.

27- الإشادة بجهود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لاعتبار عام 2017 "العام العالمي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين بما فيها القدس الشرقية"، ودعوة الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى العمل على تبني الأمم المتحدة لهذه المبادرة.

28- استمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة:

- متابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ولوقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية.
- متابعة استصدار قرار ملزم من مجلس الأمن يدين مخططات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) الاستعمارية التوسعية، وإرهاب المستوطنين، ويقضي بوقف وإنهاء جميع أشكال النشاط الاستيطاني.
- حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، وكافة التحركات الأخرى التي تسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وكافة الأراضي العربية المحتلة.
- متابعة قبول طلب دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

- مطالبة الأمم المتحدة متابعة توثيق حقوق وأملاك اللاجئين في ارض فلسطين التاريخية للحفاظ عليها وتحديثها، بما في ذلك سجلات الأراضي لضمان حل عادل لمحنة اللاجئين وفقاً للقرار 194 (د-3).
- مطالبة الأمم المتحدة بالقيام بتحمل مسؤولياتها واتخاذ الإجراءات اللازمة وفق آلية مناسبة للتطبيق لمنع التصرف بأملاك اللاجئين الفلسطينيين في أراضي فلسطين عام 1948، باعتبارها لاغيه وباطلة وغير قانونية.

(ق: رقم 8050 - د.ع (146) - ج 2 - 2016/9/8)

- يُعيد السودان تأكيد تحفظاته المعلومة لورود إشارة لما يسمى بالمحكمة الجنائية الدولية غير المعترف بها والتي عمم السودان بشأنها مذكرات سابقة للجامعة العربية.

البيان الختامي
الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة
على المستوى الوزاري
نيويورك 2016/9/21

******

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بعد ظهر يوم الاربعاء الموافق لـ21 سبتمبر / أيلول 2016 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك اجتماعا تشاوريا برئاسة معالي السيد خميس الجهيناوي- وزير الشؤون خارجية الجمهورية التونسية ورئيس الدورة الحالية للمجلس - وبمشاركة السادة واصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب ومعالي السيد أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وبعد الكلمة الافتاحية لرئيس المجلس الوزاري للدورة (146)، استمع السادة وزراء الخارجية العرب الى إحاطة قدمها السيد ستيفان دي ميستورا – مبعوث السكرتير العام للامم المتحدة الخاص لسوريا بشأن آخر التطورات في الملف السوري.

وتدارس السادة الوزراء مختلف المستجدات المتعلقة بتطورات الأوضاع في المنطقة العربية، وما يجري بشأنها من اتصالات ومشاورات خلال أعمال الدورة (71) للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في ضوء القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة على المستوى الوزراي في اجتماعه الأخير المنعقد في القاهرة بتاريخ 2016/9/8.

في هذا الإطار، استمع المجلس إلى مداخلة قدمها معالي الدكتور رياض المالكي- وزير خارجية دولة فلسطين- بشأن متابعة قرارات مجلس الجامعة المذكورة. وتداول المجلس حول خطوات التحرك العربي المقبل بشأن تطورات القضية الفلسطينية، ودعا اللجنة الوزارية العربية المصغرة إلى الانعقاد بعد هذا الاجتماع للنظر في الطلب الفلسطيني بشأن تقديم مشروع قرار في مجلس الامن الدولي حول الاستيطان .و بعد المداولات تم الاتفاق على ان تعقد اللجنة الوزارية المصغرة في القاهرة في اقرب وقت ممكن. كما تطرق المجلس، في نفس الإطار، إلى أهمية إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية وفق جدول زمني محدد، وإلى تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمتابعة هذا الموضوع مع العضو العربي (مصر) بمجلس الأمن، بالاضافة الى حشد الدعم والتأييد الدوليين للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، وكافة التحركات الأخرى التي تسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وكافة الأراضي العربية المحتلة .

وتناول المجلس مسألة رفض ترشيح إسرائيل لمقعد غير دائم في مجلس الامن للفترة (2019-2020)، واكد على اهمية التحرك الدبلوماسي المطلوب وفقا لخطة الامين العام في هذا الشأن، وعرض نتائج هذا التحرك في الاجتماع المقبل لمجلس الجامعة .

كما تطرق المجلس الى مستجدات الوضع في كل من ليبيا وسوريا واليمن، وذكّر في هذا السياق، بالقرارات الصادرة عن اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الاخير، منوها بدور المجموعة العربية بنيويورك في متابعة القرارات المذكورة، ومؤكدا على أهمية مواصلة العمل مع المجموعة الدولية لتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة الهادفة الى التوصل الى تسوية سياسية للازمة الراهنة وفقا لبيان جنيف 1 و قرار مجلس الامن 2254 (2015). كما أكد على ضرورة توفير الدعم العاجل للدول العربية المجاورة لسورية (المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية) وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين.

واستعرض المجلس سبل تفعيل التحرك العربي لمتابعة تنفيذ قراراته المتعلقة بتطورات الأوضاع في ليبيا لدعم مسار عملية الانتقال السياسي السلمي، وأكّد على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتوفير المزيد من الدعم السياسي والمعنوي والمادي للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني والجيش الليبي، وذلك لتمكينها من حفظ الأمن والاستقرار ومواجهة تنظيم داعش والجماعات الإرهابية، والنهوض بالمهام الملقاة على عاتقها في توفير الخدمات الأساسية وإعادة الإعمار وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية. كما جدد المجلس التأكيد على اهمية تعزيز دور الجامعة العربية ودول الجوار في مساندة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ودفع مسار التسوية السياسية في ليبيا برعاية الأمم المتحدة، ومساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز الوضع الراهن، من خلال تعيين ممثل خاص للأمين العام للجامعة العربية في ليبيا، بهدف متابعة الأوضاع وإجراء الاتصالات مع مجلس النواب ومختلف أطراف المشهد السياسي والاجتماعي في ليبيا وكافة الأطراف الدولية المعنية بالشأن الليبي.

وبالنسبة للمسألة اليمنية، أكد المجلس على استمرار دعم الشرعية الدستورية ممثلة في فخامة الرئيس "عبد ربه منصور هادي" وعلى ضرورة قيام الدول الأعضاء بتوفير المزيد من الدعم للحكومة اليمنية الشرعية لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها في هذه المرحلة الانتقالية ومواجهة التحديات الماثلة في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية لمعالجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية الصعبة وتلبية الاحتياجات التنموية العاجلة، وكذلك لمساعدتها على استكمال الترتيبات المتعلقة بإنجاز المرحلة الانتقالية. وأعرب المجلس عن الشكر للدول التي قامت بتوفير الدعم الإنساني لليمن خلال الفترة الماضية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان. كما وجه الشكر لدولة الكويت أميراً وحكومة وشعباً لاستضافتها لجلسات المشاورات اليمنية التي انعقدت في الكويت تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفي نهاية الاجتماع أخذ المجلس علما بالتحضيرات الجارية للقمة العربية الافريقية الرابعة المقرر عقدها في ملابو بغينيا الاستوائية في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 في ضوء العرض الذي قدمه وفد دولة الكويت -رئيس الجانب العربي في لجنة الشراكة الافريقية العربية - وتقرير الامانة العامة حول التحضيرات الجارية لهذه القمة.

بيـان صحفي
صادر عن اجتماع اللجنة الوزارية العربية
بشــأن
التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية
القاهرة: 2015/4/6

———

في إطار متابعة تنفيذ القرار رقم 615 بتاريخ 2015/3/29 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (26) – شرم الشيخ، عقدت اللجنة الوزارية العربية بشأن التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضـــي الفلـــسطينية اجتماعهـــا الأول بتـــاريخ 2015/4/6 في مقر الأمانة العامة، برئاسة معالي السيد سامح شكري وزير خارجية جمهورية مصر العربية (الرئاسة الحالية لمجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع 26)، ومشاركة أصحاب المعالي وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول أعضاء اللجنة: معالي السيد ناصر جـــودة نائـــب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية، ومعـــالي الـــدكتور رياض المالكي وزير الخارجية في دولة فلسطين، ومعالي السيد ناصر بوريطة الكاتـــب العـــام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية، ومعالي الدكتور نبيل العربي الأمـــين العام لجامعة الدول العربية.

وفي هذا الصدد استعرضت اللجنة خطوات التحرك العربي المقبلة في ضـــوء الجهـــود المبذولة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإيجاد حل نهائي للقضية الفلـــسطينية، وما يجري من مشاورات واتصالات في هذا الشأن مع الدول الأعـــضاء فـــي مجلـــس الأمـــن والمجموعات الإقليمية والدولية المؤثرة.

جمهورية مصر العربية
وزارة الخارجية

21/06/2015

رأس وزير الخارجية سامح شكري اجتماع اللجنة الوزارية العربية المكلفة من قمة شرم الشيخ بالتحرك لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بمشاركة وزراء خارجية الأردن والمغرب وفلسطين وأمين عام جامعة الدول العربية. وقد استضافت اللجنة وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية الفرنسي في القاهرة لوران فابيوس، حيث تم استعراض سبل استئناف عملية السلام وفقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها، وأكدوا على الحاجة الملحة لمعالجة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني علي أساس حل الدواتين وتفعيل مبادرة السلام العربية بما يحقق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط باعتبار أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعرب ولب النزاع في المنطقة.

وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية أن الاجتماع تناول سبل توفير الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات بين طرفي النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي علي أساس أن الهدف من هذه المفاوضات يجب أن يكون التوصل إلى اتفاق نهائي ضمن إطار زمني معقول يضمن إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومتواصلة ومستقلة وقابلة للحياة اتساقاً مع القرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وشدد الوزراء خلال الاجتماع علي أن هناك حاجة إلى وضع معايير واضحة وجدول زمني لعملية السلام، وأن يضطلع مجلس الأمن الدولي بدوره في هذا الشأن. أضاف المتحدث أن الوزراء المجتمعون أعربوا خلال الاجتماع عن قلقهم البالغ حيال ازدياد صعوبة تنفيذ حل الدولتين على أرض الواقع نتيجة لاستمرار النشاط الاستيطاني بوجه خاص.

كما دعا وزراء الخارجية إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو الالتزام بحل الدولتين والمساعدة في خلق بيئة مواتية لاستئناف المحادثات وفقا لمرجعيات عملية السلام، واتفقوا علي مواصلة بذل الجهد والتشاور والتنسيق فيما بينهم بشكل دوري.

بيـان صحفي
صادر عن اجتماع اللجنة الوزارية العربية
بشــأن
التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية
القاهرة: 2016/1/10

———

في إطار متابعة تنفيذ القرار رقم 615 بتاريخ 2015/3/29 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (26) – شرم الشيخ، عقدت اللجنة الوزارية العربية بشأن التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية اجتماعها الثاني بتاريخ 2016/1/10 في مقر الأمانة العامة، برئاسة معالي السيد سامح شكري وزير خارجية جمهورية مصر العربية (الرئاسة الحالية لمجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع 26)، وبحضور أصحاب المعالي وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول أعضاء اللجنة ومشاركة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك بناءً على طلب دولة فلسطين في نطاق استمرار عمل اللجنة وتحركاتها واتصالاتها ومتابعة تقييم عملها وبحث آفاق الحل السياسي وإنهاء الاحتلال والخطوات المستقبلية اللازمة لتوفير الحماية الدولية في أرض دولة فلسطين المحتلة، ومواجهة المخططات الاستيطانية وتصاعد الممارسات والاعتداءات والجرائم الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني في نطاق مجلس الأمن، كما تم بحث الأفكار الخاصة بتطورات التحرك الممكنة على مختلف الأصعدة بالتعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك فكرة عقد مؤتمر دولي.

وأخذت اللجنة الوزارية عدد من الخطوات وأقرت ببقاء اجتماعها مفتوحاً لمتابعة المستجدات وإقرار الخطوات اللاحقة على ضوء إستراتيجية التحرك التي ستعدها دولة فلسطين قبل نهاية الشهر الجاري.